



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الحكومة تستكمل مهمة

تفلت وارتفاع الأسعار بتفريغ الأسواق

[08]



الافتتاحية

الطوفان يقرب الحل السوري

احتل طوفان الأقصى، وما تلاه من عدوان صهيوني مستمر حتى اللحظة، كامل مساحة الاهتمام السياسي والإعلامي في منطقتنا، وإلى حد ما في العالم بأسره، طوال أكثر من شهرين. وهو أمر متوقع لما يحمله هذا الملف من أهمية كبرى، ومن تأثيرات على مجمل الملفات المحلية والإقليمية والدولية.

ورغم أن الطوفان قد جحد مؤقتاً كل الملفات التي كانت على الطاولة، بما فيها الملفات المتعلقة بسورية، إلا أنه في الوقت نفسه أعاد ترتيبها وترتيب إحداثياتها باتجاه أكثر إيجابية، وأكثر قابلية للحلول الفعلية. فما جرى ويجري خلال الشهرين الماضيين، قد بدأ بإفراز نتائج مباشرة على الوزن الأمريكي-الصهيوني في كامل المنطقة، وباتجاه تخفيض هذا الوزن، وتخفيض قدرة الأمريكان على التعطيل والتخريب، وهو الاتجاه الذي سيتثبت بشكل أكبر مع تقدم المعركة.

بالنسبة لسورية، فليس خافياً على أحد، أن مشروعين كبيرين يتصارعان على أرضها؛ مشروع يدفع باتجاه تطبيق فعلي للحل السياسي عبر القرار 2254 وضماً نحو إعادة توحيد سورية أرضاً وشعباً، وإخراج القوى الأجنبية منها، وهو المشروع الذي يصب في مصلحة أستانا والصين ودول عربية أساسية، والذي باتت التسوية السورية التركية يابه الأساسي لما لها من أهمية في كسر الحصار الاقتصادي والعقوبات الغربية على سورية. ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى ما قاله المبعوث الروسي الخاص لسورية ألكسندر يفيموف في حوار أجرته معه صحيفة الوطن السورية منذ أيام، حيث أكد أن: «إعادة العلاقات بين دمشق وأنقرة أحد العوامل المهمة في التسوية السورية، ونحن مقتنعون أن استئناف علاقات حسن الجوار التي تقوم بطبيعة الحال على احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها، لن يكون له تأثير إيجابي في الوضع في سورية فحسب، بل سيسهم أيضاً في التحسن الشامل للوضع في المنطقة كلها». وبالتوازي مع هذا التصريح، من المفيد أيضاً النظر إلى تصريح المبعوث الأممي الخاص غير بيدرسن يوم الأحد 10 من الجاري، والذي قال فيه: «من أجل التسوية في سورية، يجب طرح عدد من القضايا، من بينها: مسألة انسحاب القوات التركية والأمريكية، ومسألة الوحدات الكردية والعقوبات»، وهو التصريح الذي يعني ضمناً أن أفق حل مستدام قد بدأ بالانفتاح جدياً، وعلى أساس الإحداثيات الجديدة في المنطقة.

المشروع الثاني المقابل، هو المشروع الأمريكي-الصهيوني، الذي يتنكر تحت شعار «خطوة مقابل خطوة»، ويقوده الأمريكان من خلف الكواليس بالتعاون مع رافضي الحل السياسي من الأطراف السورية، ويهدف إلى تكريس تقسيم الأمر الواقع، ومنع أي تغيير يصب في مصلحة السوريين، وإطالة الأزمات، والوصول بسورية إلى حالة من التقسيم الدائم، بالتوازي مع دفعها نحو تطبيع مع الصهيوني. طوفان الأقصى، ورغم أن نتائجه النهائية لم تتبلور بعد بشكلها الكامل، إلا أنه أفرز حتى الآن نتائج مهمة في إطار الصراع ضمن سورية؛ فهو قد خفّض وزن الأمريكان وشركائهم، وزاد من التقارب بين أستانا ودول عربية أساسية، وبالتالي عزز من فرص الذهاب نحو الحل السياسي دون الغرب وبالرغم عنه، وعلى أساس التطبيق الكامل للقرار 2254.

بكلام آخر، فإن الملفات التي كانت موضوعاً على الطاولة السورية قبل الطوفان، كان من الممكن أن تسير بضع خطوات شكلية خلال الشهرين الماضيين، لكنها كانت ستبقى خطوات غير مكتملة وقابلة للتخريب. بالمقابل، ورغم التجميد الشكلي للخطوات باتجاه الحل خلال الفترة الماضية، إلا أن إمكانيات المسير الفعلي بخطوات ثابتة نحو الخلاص، قد ازدادت بعد الطوفان.

هنالك الآن مؤشرات أولية، أن مجموعة أستانا ستعود إلى مواصلة عملها من النقطة التي توقفت عندها قبل شهرين، بما في ذلك العمل على التسوية السورية التركية. وهذه المؤشرات حتى وإن لم تتبلور بسرعة كبيرة، إلا أن احتمال تبلورها بشكل لا عودة فيه، باتت أكثر جدية... ولذا لا ينبغي أن يستغرب أحد أن الملف السوري سيعود إلى الطاولة في وقت قريب، وعبر أستانا، وضمن الاتجاه المطلوب، أي نحو التسوية السورية التركية، ونحو تطبيق 2254 كاملاً.

شؤون عربية ودولية



أحداث مهمة تجري رغم قسوة الأسابيع الماضية

17

شؤون اقتصادية



النموذج الصيني في مواجهة العقوبات الأمريكية، ورد كيد الغربيين في نحورهم

12

ملف «سورية 2023»



ماذا يعني تفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة؟

05

شؤون عمالية



الحلول الترفيحية لن تغير من حال العمال

02

صناعيون وحرفيون حالهم متقارب



تكتّفت الاجتماعات الحكومية في الآونة الأخيرة بمختلف مستوياتها واختصاصاتها مع الفعاليات الاقتصادية التجارية والصناعية، ولتباحث في الوضع السائد الذي تعيشه الصناعة بكل أطيافها وأشكالها، وهي تعيش في حالة من الموت السريري الذي يجعلها عاجزة عن الإقلاع بالإنتاج على الرغم من الميزات التي تتمتع بها الصناعات السورية من حيث إمكانية توفر موادها الأولية محلياً، وتوفر اليد العاملة والخبرات الفنية الفادرة على أداء عملها الإنتاجي، ولكن هناك من يضع العصي في العجلات، ويعيق إلى حد كبير العملية الإنتاجية باعتبار الأخيرة تتعارض مع قوانين الربح العالي المفترض أن تحققه قوى الذهب والفساد الكبيرين، من جراء عمليات الاستيراد لكل شيء حتى الهواء الذي نتنفسه.

والجمعيات الحرفية للمهن المختلفة، عن مصالح الحرفيين ولكن السؤال، هل فعلاً هذا الاتحاد والجمعيات الحرفية التابعة له تمكنت من تنظيم الحرفيين وضمهم إليه؟ هذا أولاً، وثانياً، هل تمكن الاتحاد من مساعدة الحرفيين في تأمين مستلزمات إنتاجهم كي لا يتعرضوا للبطالة، ولكي يستمروا في أعمالهم التي أخذ العديد منها في الزوال من خارطة الإنتاج الحرفي، والتي كانت تشتهر بها الصناعة السورية على مدى سنين طويلة.

عند النقاش والحوار مع العديد من الحرفيين من مختلف المهن، يكون الرأي السائد بينهم أن اتحاد الحرفيين هو صورة أخرى تشبه الاتحادات الأخرى المفترض أنها راعية لمصالح منتسبيها، ولم يلتفت الاتحاد لمصالحهم وحقوقهم طيلة الأزمنة، وربما ما قبلها.. وهذا الأمر يجعل واقعهم أكثر صعوبة، من حيث استمرارهم في أعمالهم، وهذا يجعل بحثهم عن مصادر أخرى للعمل أمراً ضرورياً من أجل تأمين معيشتهم وحاجاتهم الضرورية في هذه الظروف الريدئة، التي وضعتهم فيها السياسات الحكومية، وما تعنيه هذه السياسات من قهر في المعيشة، وأشياء أخرى..

الحارات والأزقة، ويعانون ما يعانون بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يعملون بها، وكذلك بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما يجعلهم يلجؤون إلى تشغيل المولدات الكهربائية العاملة على البنزين والمازوت لساعات طويلة، وهذا الأمر يرفع تكاليف العمل الحرفي، ويجعل إمكانية العمل والتشغيل في حدودها الدنيا، ويجعل المواطن الراغب في عمل شيء ما كالنجارة والحدادة وبعض مهن البناء وغيرها من الأعمال - يفكر ملياً قبل الإقدام على طلب العمل، وهذا يسبب للحرفيين بطالة مقنعة، فهم يعملون ولا يعملون، وإن عملوا فيكون ضمن الحد الأدنى المتوفر بين أيديهم من مواد أولية أو من الزبائن الراغبين بالعمل. إن هذا الوضع السائد الذي يعيشه الحرفيون يجعلهم أقرب إلى العمال من حيث مستوى معيشتهم، وإمكاناتهم في تأمين ما يحتاجونه من غذاء وكساء ومتطلبات أخرى، كأجور السكن التي زادت بمقادير مضاعفة، مما رتب على جميع الفقراء أعباءً إضافية زادت من معاناتهم.

اتحادات حرفية مع وقف التنفيذ
من المفترض أن يعبر اتحاد الحرفيين

تصريحات لتطبيب الخواطر

تتوالى التصريحات الحكومية عبر الإعلام، مشيدة بما أنجزته من وعود للصناعيين، وما ستقدمه لهم من تسهيلات للخروج من عنق الزجاجة التي وضعوها فيها، وتأتي التصريحات من الجانب الآخر والتي تعكس عدم الثقة بأن هناك تحسناً سيطراً على أوضاع صناعاتهم، وخاصة من صناعيي حلب الذين يعانون الوبلات من جراء افتقارهم لحوامل الطاقة من كهرباء، ومشتقات نفطية لتدوير عجلات الإنتاج عندهم، وقدموا احتجاجهم لسوء أحوال صناعاتهم وإنتاجهم، بالرغم من الإعلان المستمر عبر كل الوسائل الإعلامية بأن مئات من المصانع أخذت بالعودة إلى المناطق الصناعية، وهي في طور التجهيز الفني للبدء بالعمل، ومنها من بدأ بالعمل ضمن الحد الأدنى المتاح، ولكن صدمتهم كبيرة عندما تكون الوقائع على الأرض غير ما يعلن عنها في المجالس ووسائل الإعلام المختلفة.

الحال من بعضه

الحرفيون ليسوا أحسن حالاً من الصناعيين في مجال عملهم الحرفي، فهم منتشرون في أصقاع البلاد وبين

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحلول الترقيعية لن تغير من حال العمال

إذا قمنا بمتابعة بسيطة لواقع الطبقة العاملة وما قدم باسمها من مطالب ونحن في نهاية العام وخلال استعراض ما تم طرحه في المؤتمرات النقابية التي عقدت في بداية هذا العام وما قدم من منكرات سطرته اجتماعات المجلس العام لنقابات العمال نجد أن تلك المطالب وفي مقدمتها تحسين الوضع المعيشي للعمال عبر زيادة الأجور وزيادة حقيقية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وتحسين الوضع الإنتاجي ما زالت تلك الأمور الهامة موجودة في أدراج النقابات والحكومة، ولم تأخذ طريقها نحو التحقيق بالرغم من الأقاويل الكثيرة التي تدلي بها النقابات بأن الحكومة عازمة على تحقيق مطالبنا وهي متعاونة معنا إلى أبعد الحدود وغيره من جمل الإطراء والتجليل لموقف الحكومة من مطالب العمال.

بينما القوى الأخرى المتحكمة بمقاييد الثروة تعيش في أعلى أوقاتها وهي تحقق أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وهذا له أسبابه ومسبباته، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقة السائدة، والأكثر تأثراً بالمجريات المحيطة بها، وبالتالي خساراتها الاقتصادية والاجتماعية كبيرة جداً.

لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية والديمقراطية النقابية ضمن الشروط التي تعمل بها، مع العلم بأن الدستور السوري، قد نص في مادته الـ 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحققها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدرة الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر.

إن الحلول الترقيعية التي تطرح من قبل الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي وتجاريها النقابات في تلك الظروف لن تغير من واقع العمال في شيء، ولكن يمكن القول، إن الحل الحقيقي الشامل لكل ما يعانيه شعبنا يقع في مكان آخر بعيداً عن الحلول الترقيعية وسيسعى نحو الحلول الجذرية التي ستؤمن مصالحه الوطنية والسياسية والاقتصادية.

أي، سيسعى نحو توزيع عادل للدخل الوطني، المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهر الواقع المعاش نتائجها الكارثية، فقد تم إفقار الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة، أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستعدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنتها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المهقور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تغفلها الطبقة العاملة؟

دليل للعمل النقابي

يشكل العمال العمود الفقري للاقتصاد الوطني فهم يساهمون في عملية النمو وازدهار البلاد. ومع ذلك رغم دورهم الأساسي، دائماً ما يجري العمل على انتهاك حقوقهم. شهدت البلاد - منذ السير في السياسات الليبرالية وخلال الأزمة الوطنية والتي ما زالت مستمرة - العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. أثرت هذه التغيرات على العمال وعلى سوق العمل مما نتج عنه الكثير من التحديات. ومن هذه التحديات عدم التطبيق لقانون العمل، وخاصة المواد التي من المفترض أنها تهدف إلى حماية حقوق العمال وضمان بيئة عمل عادلة ومستدامة وأمنة. لكن العديد من أرباب العمل بمن فيهم من قطاع الدولة يسعون إلى تجاهل أو تجاوز أحكام قوانين العمل وخاصة المتعلقة بحقوق العمال وبالأخص منها الأجور المجزية التي المفروض أن تلبى الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرتهم.

■ نبيك عكام

تعد الحركة النقابية العمالية واحدة من الحركات الرائدة في البلاد حيث مرت بمراحل عديدة من التطور والنضال من أجل حقوق العمال لعبت دوراً مهماً في تحقيق بعض الحقوق للطبقة العاملة وتحسين ظروف عملها. واليوم تتجلى أهمية دور النقابات العمالية لمواجهة هذا الواقع البائس أكثر من أي وقت مضى. باعتبارها المدافعة عن حقوق العمال الملقاة على عاتقها وعليها مسؤولية التأكد من أن كل العمال بغض النظر عن مكان تواجدهم في القطاع الخاص أو قطاع الدولة تتم معاملتهم بكرامة واحترام في مكان عملهم. لذا على الكوادر النقابية الأساسية صياغة ذلك الدليل وأن يكون بين أيديهم لصون حقوق العمال الأساسية بمعرفة الأدوات اللازمة لتعزيز وتطوير عملهم. كما يهدف إلى تقديم فهم عميق للقضايا الحالية للعمل والعمال ويقدم استراتيجيات ناجحة للدفاع عن الحقوق العمالية كافة. وأهمية دور النقابات وتعزيز العمل النقابي في



أدى إلى تضرر العمل النقابي من هذه التبعية التي تعرقل مصالح الطبقة العاملة. ويوفر هذا الدليل للنقابيين الأدوات اللازمة وآليات وطرق التفاوض والتحفيز على النضال للدفاع بفعالية عن حقوق العمال، فهذا الدليل هو أداة ضرورية لجميع النقابيين. في تعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات الحالية وتحسين ظروف العمل للجميع.

الاجتماعية. كجهة تمثل تطلعات واحتياجات العمال، وتعمل على تحقيق التوازن بين سلطة أرباب العمل والعمال. إن صياغة هذا الدليل يساهم في تعزيز مهارات الكوادر النقابية في الدفاع بشكل أفضل عن حقوق العمال. تميزت النقابات بما فيها النقابات العمالية وخاصة منذ أن تبنت الحكومة السياسات الاقتصادية الليبرالية كتابة لتنظيم سياسي. مما

والتعويضات المتعلقة بساعات العمل الإضافية والمكافآت والامتيازات وحوافز الإنتاج. أوقات العمل مدة العمل القانونية وفترات الراحة وأيام الراحة والإجازات. والصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي والتزامات صاحب العمل وحقوق العامل بالوقاية من حوادث العمل. إذا النقابات لا بد لها أن تلعب دوراً أساسياً في الدفاع عن حقوق العمال وتحقيق العدالة

الدفاع عن هذه الحقوق ومتابعة تقييم الأعمال النقابية باستمرار، وتوعية العاملين بهذه الحقوق. ويمكننا الإضاءة على بعض حقوق العمال الأساسية والتي منها عقود العمل والمتعلقة بنوع هذه العقود فردية أم جماعية، والبنود الأساسية فيها مثل مدة العقد وألية فسخه، والحد الأدنى للأجر الذي يلبي متوسط الحياة المعيشية الكريمة للعامل.

الطبقة العاملة



كيبك عرض جديد للعمال ترفضه النقابات
قدمت حكومة كيبك زيادة في الأجور الجديدة لعمال القطاع العام يوم الأربعاء السادس من هذا الشهر في محاولة منها لإنهاء المفاوضات وإنهاء الإضراب. لكن النقابات التي تمثل العمال المضربين قد رفضتها. حيث أعلنت وزيرة مجلس الخزانة عن زيادة تبلغ 12,7 في المئة لجميع موظفي القطاع العام على مدار خمس سنوات، وكانت الجبهة المشتركة التي تتألف من أربعة اتحادات نقابية مختلفة تمثل أكثر من 420000 عامل في القطاع العام رفضت العرض بسرعة، وتطالب على الراتب بنسبة 20 في المئة على مدى ثلاث سنوات. ونقول الجبهة المشتركة إن العرض فشل في مواكبة التضخم. وأضافت الجبهة المشتركة سوف يظل العمال على المسار الصحيح وهو الإضراب من 8 إلى 14 كانون الأول.



إضراب عمال DHL
أعلن أكثر من 1000 عامل الإضراب عن العمل في شركة DHL مركز الشركة الجوي في مطار سينسيناتي شمال كنتاكي الدولي للمطالبة بتحسين شروط وظروف العمل وتأمين السلامة المهنية في مكان العمل وقال أحد العاملين إن مكان العمل الذي تعمل فيه أشبه بالحظيرة فهي مظلمة للغاية ولا يوجد فيها مصابيح تعمل، وكل يوم ينتهي في حادث تصادم أثناء العمل. وأفاد آخر أن الإصلاح البسيط هو إضافة المزيد من الإضاءة، وهو شيء لم تفعله الشركة. هذا هو نوع قضية السلامة المهنية العامة وهو أحد الأسباب العديدة التي تجعلهم يهددون بالإضراب. وقال أحد ممثلي العمال «يمكنك الإصابة بعمى ليلى. لا يمكنك رؤية أي شيء. وأضاف، إن أكثر من 22 إصابة في منشأة DHL تتطلب زيارة مستشفى أو غرفة طوارئ خلال هذا العام.



إيرلندا الشمالية
عمال النقل العام ينفذون إضراباً
قالت النقابات العمالية إنه من المقرر أن يتم تنظيم ثلاثة أيام أخرى من الإضرابات من قبل عمال النقل العام في إيرلندا الشمالية بسبب خلاف حول الأجور. سيتم تنظيم الإضرابات أيام الجمعة 15 كانون الأول والسبت 16 كانون الأول والجمعة 22 كانون الأول خلال بعض أيام العام الأكثر ازدحاماً. وكان الإضراب الأسبوع الماضي قد أدى إلى توقف خدمات الحافلات والسكك الحديدية في جميع أنحاء البلد مما كان له تأثير كبير. وأفادت النقابات العمالية أن أعضاءها صوتوا لصالح الإضراب بسبب ما وصفوه «بتجميد الأجور، والذي يرقى إلى خفض حقيقي للأجور خلال أزمة تكاليف المعيشة. إن الزيادة المناسبة في الأجور هي أقل ما يستحقونه مقابل الخدمة الحيوية التي يقدمونها».



الدانمرك.. الإضرابات العمالية
تعصف بشركة تسلا
انضم عمال شركة صناعة السيارات الكهربائية الأمريكية تسلا في الدانمرك إلى إضراب عمال الشركة في السويد، حيث أعلنت كبرى النقابات العمالية في الدانمرك الإضراب عن العمل لدعم إضراب الشركة في السويد. وأفادت إحدى وكالات الأنباء أن عمال الموانئ الدانماركية والسائفين سيضربون لمدة أسبوعين عن أعمال تفريغ سيارات تسلا في الموانئ الدانماركية لمنع الشركة الأمريكية من الالتفاف على إضراب عمالها في السويد. وأرسلت النقابة العمالية إخطاراً بالإضراب إلى اتحاد أصحاب العمل الدانماركي الثلاثاء 5 كانون الأول ويخوض العمال نزاعاً مع تسلا في السويد منذ حوالي شهر بعد رفض الشركة توقيع عقد عمل جماعي مع النقابة العمالية. وكشفت بعض الدراسات الخاصة بوسائل النقل في السويد أن مبيعات تسلا ارتفعت الشهر الماضي رغم ضغوط النقابات العمالية في الدولة الاسكندنافية على الشركة الأمريكية.

موثيق واتفاقيات الحقوق والحريات النقابية



مؤتمر العمل الدولي هو الجهاز التشريعي لمنظمة العمل الدولية الذي يهدف إلى توحيد قانون العمل وتدويله ويضم ممثلي الدول الأعضاء ويصدر عنه اتفاقيات وتوصيات والاتفاقيات التي يقرها تكتسب قوتها التنفيذية لدى الدول التي صادقت عليها، أما التوصيات فهي مجرد رغبات يتوجه بها المؤتمر إلى الدول لتحقيق تعديل أو إصلاح معين في تشريعات العمل فيها وغالباً ما يلجأ المؤتمر إلى هذه الوسيلة حينما تكون فرص التصديق على مقرراته من جانب الدول ضئيلة والتوصيات تمهد عادة للاتفاقيات إذا قوى من بعد التيار المؤيد لها.

إعداد اديب خالد

دور منظمة العمل الدولية

في عام 1919 م عقدت الجلسة الأولى لمؤتمر العمل الدولي، وكان من أهم نتائجها وضع مستويات دولية لعدد كبير من القضايا العمالية بعد الحرب العالمية الثانية - صدرت عن منظمة العمل الدولية اتفاقيتان رئيسيتان في هذا المجال.

حقوق العمال في اتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام

● الإعلان الدولي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948.

● الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1966.

● الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1966

موثيق الحقوق النقابية وحقوق العمال

● إعلان فيلادلفيا، منظمة العمل الدولية 1944 .

● قرار منظمة العمل الدولية بشأن استقلالية الحركة النقابية 1952

● قرار منظمة العمل الدولية بشأن الحقوق النقابية وعلاقتها بالحريات المدنية 1970

● قرار المؤتمر العالمي الخامس عشر للاتحاد الدولي للنقابات العمالية الحرة

بشأن حقوق الإنسان والحقوق النقابية: أسس الديمقراطية كراكاس 24/17 مارس 92

● لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الجلسة رقم 48 القرار بشأن الحقوق

النقابية جنيف 1992.

وقد أقرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 وقد تضمن المواد التالية في شأن الحقوق العمالية والنقابية

● المادة 20

1. لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

2. لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

● المادة 23

3. لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادله ومرضية

كما أن له حق الحماية من البطالة.

4. لكل فرد الحق في أجر متساوٍ للعمل دون أي تمييز.

5. لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل يكفل له ولأسرته عيشة لائقة.

بكرامة الإنسان - تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية

الاجتماعية.

6. لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حامية لمصلحته.

● المادة 24:

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

وفي هذا السياق وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على الاتفاقية الدولية بشأن

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في

16/12/1966.

وقد تضمنت أيضاً المواد التالية في شأن الحقوق العمالية

● المادة 6:

1. تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بالحق في العمل الذي يتضمن

حق كل فرد في أن تكون أمامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل

الذي يختاره أو يقبله بحرية وتتخذ هذه الدولة الخطوات المناسبة لتأمين

الحق.

2. تشمل الخطوات التي تتخذها أي من الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية، للوصول

إلى تحقيق كامل هذا الحق برامج وسياسات ووسائل للإرشاد، والتدريب الفني والمهني من

أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي مطرد وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط

تؤمن للفرد حرياته السياسية والاقتصادية.

● لمادة 7

تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التمتع بشروط عمل صالحة

وعادلة تكفل بشكل خاص

. أ مكافآت توفر لكل العمال كحد أدنى:

1: أجوراً عادلة ومكافآت متساوية عن الأعمال

متساوية القيمة دون

تمييز من أي نوع . وعلى وجه الخصوص تكفل للنساء شروط عمل

لا تقل عن تلك التي يتمتع بها الرجال مع مساواة في الأجر عن

الأعمال المتساوية.

2 : حياة كريمة لهم ولعائلاتهم طبقاً لنصوص الاتفاقية الحالية.

. بطروف عمل مأمونة وصحية.

ج: فرصاً متساوية لكل فرد بالنسبة لترقيته في عمله إلى مستوى أعلى

مناسب دون خضوع في ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الترقيّة والكفاءة.

. د: أوقاتاً للراحة والفراغ وتحديد معقول لساعات العمل وإجازات دورية مدفوعة وكذلك مكافآت عن أيام العطلة العامة.

● المادة 8:

1. تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بأن تكفل:

أ: حق كل فرد بتشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها في حدود ما

تفرضه قواعد التنظيم المعنى، وذلك من أجل تعزيز وحماية مصالحه

الاقتصادية والاجتماعية. ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا

الحق سوى ما ينص عليه في القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع

ديمقراطي لصالح الأمن الوطني أو النظام العام أو من أجل حماية

حقوق الآخرين وحرياتهم.

ب: يحق للنقابات تشكيل اتحادات وطنيه وحق هذه الأخيرة

بتكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها.

ج: حق النقابات في العمل بحرية دون أن تخضع لأية قيود سوى ما ينص عليه

في القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني أو النظام

العام أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

د: الحق في الإضراب على أن يمارس طبقاً لقوانين القطر المختص.

2: لا تحول هذه المادة دون فرض القيود القانونية على ممارسة هذه الحقوق بالنسبة

لأعضاء القوات المسلحة أو الشرطة أو الإدارة الحكومية.

3: ليس في هذه المادة ما يخول الدول الأطراف في اتفاق منظمة العمل

الدولية لعام 1948 الخاص بحرية المشاركة وحماية الحق في التنظيم

اتخاذ الإجراءات التشريعية التي من شأنها الإضرار بالضمانات

المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تطبيق القانون بشكل يؤدي إلى

الإضرار بتلك الضمانات.

حق النقابات في العمل بحرية دون أن تخضع لأية قيود سوى ما ينص عليه في القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي

ماذا يعني تفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة؟



والسلم الدوليين. أما فعلياً، فإن تفعيل هذه المادة ليست له أي قدرة عملية لوقف أي حالة تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، حيث إن التنبيه، كما هي الحالة في الوضع الراهن، دفعت مجلس الأمن إلى عقد جلسة حول الموضوع، ولم يبق حتى باعتماد قرار حول الموضوع بسبب «الفيتو» الأمريكي.

رغم ذلك، فإن الاستعانة بهذه المادة وتفعيلها، وبالأخص فيما يتعلق بالعدوان الصهيوني على غزة له أبعاد سياسية مهمة، والتي من خلال بعضها يمكن فهم سبب غضب مسؤولي الكيان:

أولاً: فيما يتعلق بالأمن العام نفسه، فإن تفعيل هذه المادة هو بمثابة تبرئة لنفسه من المسؤولية الأخلاقية واللوم في حال نشوب أزمة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وبالمقابل يضع المسؤولية في يد مجلس الأمن، والذي لديه عدد أكبر من الصلاحيات والأدوات ووفق ميثاق الأمم المتحدة يمكنه استخدامها لوقف الحرب، والحد من الأزمات، ولذلك فإن الأمين العام يشعر أن هذه الأزمة في حال لم يأخذ موقفاً واضحاً منها ستكون نقطة سوداء في سجله، وفي سجل مؤسسته بأكملها، لذلك من خلال تفعيل هذه المادة يمكنه أن يدعي أنه قام بكل ما يمكن أن يقوم به ضمن الصلاحيات التي يمنحه إياها ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: إن استخدام هذه المادة يرقى إلى مستوى الإدلاء بموقف أو رأي حول الأزمة الجارية، وإن كان غامضاً بعض الشيء وغير مباشر، ولكن له مفعول تحميل مسؤولية ما يحصل في غزة لممارسات الكيان الصهيوني وعدوانه.

ثالثاً: إن تفعيل هذه المادة، يعني أن ما يحصل في غزة، أي ما تقوم به «إسرائيل»، يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. بالمحصلة، فإن استخدام غوتيريش للمادة 99 من ميثاق الأمم، هو مؤشر إضافي على مدى أهمية وخطورة ومركزية الصراع الجاري في فلسطين المحتلة، واتساع تأثيراته على كامل المنظومة الدولية، المنظورة منها، وغير المنظورة بعد...

14 تموز، اجتمع مجلس الأمن واعتمد القرار 143، والذي وفقه دعا بلجيكا إلى سحب قواتها من الكونغو، ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتسهيل هذه العملية، وفوض الأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة لتزويد حكومة الكونغو بالمساعدة العسكرية.

المرّة الثانية التي تم استخدام المادة 99 فيها كانت في 4 كانون الأول 1979، عندما قدم الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كورت جوزيف فالدهايم نداءً لمجلس الأمن، الذي استجاب من خلال اعتماد القرار رقم 457، والذي كان مرتبطاً بأزمة السفارة الأمريكية في طهران، والتي شملت احتجاج 52 مواطناً أمريكياً كرهائن في السفارة الأمريكية في طهران، عقب الثورة الإسلامية في إيران. من خلال القرار، دعا مجلس الأمن إيران إلى الإفراج الفوري عن الرهائن، والسماح لهم بمغادرة البلاد. على الرغم من اعتماد هذا القرار، بقي الرهائن قيد الاحتجاز لمدة 444 يوماً ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد توقيع اتفاقية الجزائر في 19 كانون الثاني 1981.

المرّة الثالثة التي تم فيها تفعيل المادة كان في عام 1989، حينما استخدمها الأمين العام آنذاك خافيير بيريز دي كويبار، للفت الانتباه إلى الاقتتال الذي كانت تشهده لبنان خلال الحرب الأهلية. حيث أرسل دي كويبار إلى مجلس الأمن رسالة في 15 آب 1989، دعا فيها إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن في ضوء التهديد الخطير الذي يهدد السلام والأمن الدوليين «من أجل المساهمة في حل سلمي للمشكلة اللبنانية». واجتمع مجلس الأمن في اليوم نفسه، وأعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار تدهور الوضع في لبنان، وأصدر بياناً ناشد فيه جميع الأطراف الالتزام بوقف كامل وفوري لإطلاق النار، ودعم جهود اللجنة الثلاثية للرؤساء العرب.

وماذا يعني تفعيل المادة 99؟

نظرياً تصب المادة 99 في إعطاء الأمين العام للأمم المتحدة دوراً في وقف أي تهديد للأمن

وجه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في السادس من الجاري رسالته إلى مجلس الأمن، يفعل من خلالها المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة حول الوضع في غزة، وحث غوتيريش في الرسالة أعضاء مجلس الأمن على الضغط لتفادي وقوع كارثة إنسانية، ودعا إلى إعلان وقف إطلاق النار الإنساني. وقال في الرسالة: «أكتب إليكم بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لكي أستعري انتباه مجلس الأمن إلى مسألة أرى أنها قد تفاقم التهديدات القائمة التي تكتنف صون السلم والأمن الدوليين... لا مكان آمناً في غزة... إننا نواجه خطراً جسيماً يتمثل في انهيار المنظومة الإنسانية. فالحالة تشهد تدهوراً سريعاً إلى كارثة بما تنطوي عليه من تداعيات، ربما لا يكون ثمة سبيل إلى إزالتها وعكس مسارها على الفلسطينيين عن بكرة أبيهم، وعلى السلام والأمن في المنطقة. ويجب تفادي هذه النتيجة بأي ثمن».

الانتهاكات من قبل عدة جهات ومسؤولين «إسرائيليين» الموجهة إلى غوتيريش بما فيها عدم حياديته والمطالبة بإقالته واستقالته.

ما هي المادة 99؟

تندرج المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة تحت الفصل الخامس عشر «الأمانة العامة»، وتنص المادة على أن «للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدولي». وتعطي هذه المادة التفويض الوحيد للأمين العام ليكون فاعلاً في مسألة الأمن والسلم الدوليين، فيما تركز بقية مواد الفصل الخامس عشر على وظائفه الإدارية.

الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق، داغ همرشولد، نوّه إلى أهمية هذه المادة، حيث قال: إنها «أكثر من أي مادة أخرى، هي التي اعتبرها واضعو الميثاق أنها هي التي حولت الأمين العام من مسؤول إداري بحت إلى مسؤول ذي مسؤولية سياسية واضحة».

الحالات السابقة التي تم فيها تفعيل المادة 99

يشكل استخدام غوتيريش لهذه المادة **المرّة الأولى له**، والرابعة تاريخياً، حيث تم استخدام هذه المادة من قبل الأمراء العامين السابقين فقط ثلاث مرات في تاريخ الأمم المتحدة. كان الأمين العام الأسبق، همرشولد، أول من استخدمها في عام 1960 حول الحرب الأهلية في الكونغو، حيث أرسل رسالة في 13 تموز 1960 إلى مجلس الأمن طالبه فيها بعقد اجتماع طارئ حول الكونغو. في اليوم التالي،

مركز دراسات قاسيون

وأضاف غوتيريش في نهاية الرسالة: «تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية استخدام كل ما في جعبته من نفوذ لمنع المزيد من التصعيد ولوضع حد لهذه الأزمة. إنني أحث أعضاء مجلس الأمن على ممارسة الضغط لدرء حدوث كارثة إنسانية. وأؤكد مجدداً مناقشتي للإعلان عن وقف إطلاق النار لدواع إنسانية. فهذا أمر ملح. ينبغي تجنب السكان المدنيين المزيد من الأذى. فمع وقف إطلاق النار، يمكن استعادة وسائل البقاء، ويمكن إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن، وفي الوقت المطلوب في جميع أنحاء غزة».

وعقد مجلس الأمن **جلسة** في الثامن من الجاري استجابة لرسالة غوتيريش، وقدمت دولة الإمارات مشروع قرار طالب بالوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، ووجوب أن تمتثل جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، كما طالب مشروع القرار بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وبضمان وصول المساعدات الإنسانية. وفشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار، هذا بالرغم من تصويت 13 دولة عضو من أعضاء مجلس الأمن لصالح اعتماد القرار، بينما امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت، واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو».

وأثار تفعيل المادة 99 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة غضب الكيان، حيث انتهالت

هرم الأكاذيب الأمريكية ليس مالياً فقط... (1)

أكاذيب أمريكية كبرى بخصوص «الشرق الأوسط» خلال 5 سنوات



سكك الحديدية، ومن ثم تنزيلها في حيفا، ومن ثم تحميلها مجدداً عند شواطئ حيفا لنقلها بحراً، ومن ثم تنزيلها عند الشواطئ الأوروبية، لتحميلها مجدداً على السكك الحديدية وطرق النقل البرية الأخرى نحو وجهاتها النهائية. كل عملية تنزيل وتحميل، هي تعقيد إضافي وتكاليف إضافية ووقت إضافي، ليس لها أي مبرر اقتصادي بوجود الطرق البرية التي تصل من وهان إلى مدريد.

المنطقة المفترضة لمرور هذا الحزام، هي واحدة من أشد المناطق توتراً بالمعنى السياسي حول العالم، والظرف السياسي الذي يجري تقديمه كحاضن مفترض للمشروع، هو ظرف استمرار الكيان الصهيوني مسيطراً وقويًا ودون حل القضية الفلسطينية، أي هو ظرف توتر وانفجارات مستمرة بامتياز... وبالتالي، فإن تصديق أن هذا المشروع قابل للتحقق ضمن الأجل التي يجري الحديث عنها، وضمن الظروف السياسية التي يجري الحديث عنها، وبالأهداف التي تم وضعها، هو حرق متكامل الأركان، اقتصادياً وسياسياً.

من الصحيح أن هناك تنافساً بين الهند والصين، ولكن هذا التنافس لا يعني أن الهند ترى أن مصلحتها هي في الاصطفاف استراتيجياً مع الأمريكي ضد الصيني، على العكس من ذلك، فإن قراءة صحيحة للسياسة الهندية تجاه مختلف المشاريع العالمية، تظهر أن الهند تلعب مع الولايات المتحدة لعبة ابتزاز مكشوف تقريباً، وتسعى للحفاظ على مصالحها، وتسأير الأمريكيين شكلياً في بعض الملفات، ولكنها تسير فعلياً بشكل أكبر ضمن شراكتها مع كل من الصين وروسيا والبرازيل وإيران وتركيا والسعودية وغيرها من الدول الصاعدة.

الأمر نفسه ينطبق على السعودية، التي وافقت على «فكرة مشروع الممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي»، وهي مجرد فكرة كما ذكرنا، بالتوازي مع انضمامها إلى بريكس، التي هي مشروع حقيقي ملموس، وليس فكرة غير مكتملة حتى على الورق. والسعودية بالتوازي مع الموافقة على فكرة مشروع الممر، سارت خطوات إضافية في التسوية مع إيران برعاية صينية روسية...

الخالص الذي كانت فيه طوال عقود سابقة. تمكنت الولايات المتحدة من تفخيخ كل العمل الصيني الروسي في الشرق الأوسط، ووضعت الأساس لإعادة السيطرة عليه بشكل كامل وطرد الروس والصينيين منه.

سيؤدي هذا المشروع إلى تقليل أهمية انضمام السعودية والإمارات ومصر وغيرها من الدول في المنطقة إلى بريكس.

النقاط التي ذكرناها أعلاه، ليست إلا جزءاً من «الاستنتاجات» العنقودية والاستراتيجية التي تم إغراق الإعلام بها خلال الأشهر الماضية بخصوص هذا المشروع المفترض.

لم يكلف أصحاب هذه الاستنتاجات أنفسهم النظر إلى هذه الفكرة المفترضة من الزوايا الواقعية التالية:

المشروع ما يزال فكرة لم تكتمل لا حساباتها ولا آليات تنفيذها، ولا الاتفاقات حولها. وكما يصل إلى نهايتها، على افتراض أنه سيصلها، فإنه سيحتاج إلى ما لا يقل عن 15 عاماً بأحسن الأحوال.

يضمن الممر المفترض ثلاث مراحل: بحرية من الهند باتجاه الإمارات، برية من الإمارات فالسعودية فالأردن فالكيان الصهيوني، بحرية من حيفا باتجاه أوروبا عبر المتوسط. وطول الممر المفترض مقسم بالتساوي تقريباً بين هذه المراحل الثلاث، أي أنه يتضمن ثلثي طوله طرقاً بحرية، وثلث طوله طرقاً برية. وليس من الصعب على المختصين بحسابات الجدوى الاقتصادية أن يتبينوا بسرعة مدى خلبية هذا المشروع، خاصة إذا ما تمت مقارنته مع خطوط الحزام والطريق القائمة فعلاً، وذلك للأسباب التالية:

الطرق البحرية مقارنة بطرق السكك الحديدية البرية، هي أكثر كلفة وأبطأ وأطول. والممر المفترض ثلثاه طرق بحرية.

المقارنة بين الطرق البحرية والطرق البرية تصب في صالح الطرق البرية، وهذا معروف ومفهوم، ولكن الممر المفترض ليس برياً ولا بحرياً، بل مختلطاً. والطرق المختلطة هي الأعلى كلفة والأقل جدوى، من كل من البرية والبحرية والبحرية البحتة، فالطرق المختلطة تعني أن البضائع التي سيتم تحميلها عند شواطئ الهند على السفن، يجب أن يتم تنزيلها على شواطئ الإمارات، ومن ثم تحميلها على

منذ سنوات طويلة، لم يعد يجادل أي باحث اقتصادي جدي بأن سيطرة الدولار على التبادلات العالمية، تحولت إلى أكبر عملية نهب جرت عبر التاريخ؛ حيث تطبع الولايات المتحدة دولاراتها دون أي أساس مادي، لا ذهب ولا غيره، وبهذه الدولارات التي لا تكلفها سوى قيمة طباعتها «ناهيك عن أن القسم الأكبر من الدولارات اليوم ليس مطبوعاً حتى، بل رقمياً، أي لا يكلف شيئاً على الإطلاق»، بهذه الدولارات تشتري / تنهب قسماً هائلاً من ثروات ومنتجات العالم. وبذلك كونت هرمها المالي المقلوب الذي يقف على رأسه عملياً، ولا ينفك يتضخم ويتضخم، منذراً بانهايار يقترب أكثر فأكثر.

السعودية وفلسطين المحتلة.
وبمجرد أن تم الإعلان عن هذا «المشروع»، تحول إلى أساس لهرم ضخم من التحليلات والقراءات والاستنتاجات والتنبؤات التي لا أول لها ولا آخر.
جرى التعامل إعلامياً مع «المشروع» بوصفه معطى واقعياً متحققاً ومنتهياً، وبدا بناء التحليلات على هذا الأساس، ولم يكلف الإعلام والمحللون أنفسهم عناء محاولة التفكير بمدى واقعية أو جدية أو الأجل الزمنية الخاصة بهذا المشروع.
قبل الدخول في نقاش هذا الجانب من المسألة، أي الجانب الواقعي منها، فلننظر إلى هرم الأكاذيب الذي تم بناؤه على أساس «الإعلان عن المشروع»، والذي بالمناسبة ما يزال إعلاناً بالأحرف الأولى، ولم يصل إلى مستوى خطة نظرية كاملة بعد، ما يعني أن الاتفاق الكامل عليه ما يزال بحاجة إلى سنوات أخرى، وإن تم الاتفاق عليه غداً، فتنفيذه سيستغرق بالحد الأدنى عشر سنوات.
فلندع هذا كله جانباً، ولننظر إلى هرم الأكاذيب الذي تم بناؤه على أساس فكرة ما تزال غير مكتملة حتى على الورق:
تمكنت الولايات المتحدة من الإيقاع بين الهند والصين، وسحبت الهند إلى معسكرها عبر هذا المشروع.
تمكنت الولايات المتحدة من وضع أساس لمنافسة الحزام والطريق، وللتقليل من فعاليتها.
تمكنت الولايات المتحدة من ضرب إسفين بين السعودية وإيران، ومن التأسيس لضرب التسوية التي عمل عليها الصينيون والروس بين البلدين، عبر ربطها بين السعودية و«إسرائيل» في مشروع استراتيجي ضخم سيقود إلى تطبيع العلاقات بين البلدين، وسيعيد السعودية إلى الاصطفاف الغربي

مركز دراسات قاسيون

وإذا كان هذا الأمر قد بات واضحاً بعدة المال الاقتصادي، فإن له بعداً آخر موازياً، سياسياً، ما يزال على ما يبدو أقل وضوحاً... نقصد بذلك هرم الأكاذيب السياسية والجوسياسية الذي تواصل الولايات المتحدة بناءه وتضخيمه. والخير في المسألة، هو أن هذا الهرم بالذات، أي هرم الأكاذيب السياسية، ما يزال قادراً على التأثير في عقول الناس، خاصة وأن الآلة الإعلامية الغربية، وتوابعها عبر العالم، ما تزال آلة نشيطة وفعالة، حتى وإن تراجع فاعليتها مقارنة بالسابق.

ما نقصده من هذه المقارنة بين الهرم المالي الدولار وهرم الأكاذيب السياسية، هو أن الولايات المتحدة، وكما بنت هرمها المالي الضخم على كذبة هي اقتران إصدار الدولار بالذهب، فإنها تبني أيضاً أهرامات من الأكاذيب السياسية على «مشاريع مفترضة» هي في الحقيقة وهمية بقدر وهمية اقتران الدولار بالذهب.

سينضح المقصد بشكل أكبر مع طرح الأمثلة الملموسة للأكاذيب الكبرى الخاصة بالشرق الأوسط التي سنتحدث عنها تباعاً، والتي راجت خلال السنوات الخمس الماضية، ودون أن نضعها بالضرورة في ترتيبها الزمني الذي ظهرت فيه.

أولاً: الممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي

على هامش اجتماع مجموعة العشرين في نيودلهي يومي 9-10 أيلول الماضي، أعلنت الولايات المتحدة والهند وأوروبا عن إطلاق مشروع «الممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي» ليصل بين الهند وأوروبا، عبر

«إغراق الأنفاق».. هل هو أمر ممكن فيزيائياً؟ وما هو الهدف الحقيقي من «الخطة»؟



نشرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية الأسبوع الماضي مقالاً قالت فيه: إن «إسرائيل» تقيم خطة لإغراق الأنفاق في غزة باستخدام مياه البحر، وعبر نظام من المضخات العملاقة، بهدف «القضاء على حماس».

■ مركز دراسات قاسيون

نشرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية الأسبوع الماضي مقالاً قالت فيه: إن «إسرائيل» تقيم خطة لإغراق الأنفاق في غزة باستخدام مياه البحر، وعبر نظام من المضخات العملاقة، بهدف «القضاء على حماس».

وابتداءً من لحظة نشر المقال، امتلأ الفضاء الإعلامي والسياسي بالتحليلات والتصريحات المتعلقة بهذه الخطة المفترضة، لما يمكن أن يترتب عليها من نتائج طويلة الأمد.

في هذه المادة، نحاول فهم الأهداف الحقيقية وراء خطة «إغراق الأنفاق بمياه البحر»، ابتداءً بنقاش الأهداف المعلنة صهيونياً، ومدى واقعيتهما.

هل «إغراق الأنفاق» أمر ممكن؟

يذعي الكيان أنه يمكن أن يستخدم وسيلة ضخ مياه البحر المالحة في الأنفاق بغرض القضاء على حماس، أو إجبار عناصرها على الخروج من الأنفاق. ولكن مجموعة كبيرة من العوائق تقف في وجه هذا الكلام النظري.

أولاً: أقل التقديرات، تقول: إن شبكة الأنفاق في غزة تمتد بطول لا يقل عن 500 كم، وأن أقل الأنفاق حجماً، هي أنفاق بارتراف مترين وعرض مترين، مع وجود أنفاق وحجرات أكبر وأوسع، ما يعني بالمحصلة أحجاماً ضخمة.

ثانياً: شبكات الأنفاق في غزة، كما هو معروف منذ سنوات عديدة، ليست متصلة ببعضها البعض بشكل كامل، بل هي مجموعة شبكات متنوعة، ولها استخدامات متنوعة وأعماق متنوعة، وبعض مرتبط ببعضه، وأغلبها منفصل، ولذا فإن تقديم صورة افتراضية عن

أن «الإسرائيلي» عليه أن يجد مدخل نفق ويضع فيه مضخات المياه وبالتالي يغرق الأنفاق، هي صورة كاريكاتيرية لا علاقة لها بالواقع.

ثالثاً: أجهزة الضخ العملاقة التي يتحدث عنها «الإسرائيليون» ستكون مجبرة - لكي تنفذ المهمة المفترضة - أن تقف على أرض غزة، وهي ليست أكثر تحصيلاً من الميركافا والنمر، ولذا فإن تأمينها ومنع استهدافها، هو تعقيد إضافي أمام المهمة المفترضة.

رابعاً: الأنفاق في غزة ليست «صناديق معدنية»، كي تحتفظ بكل قطرة ماء تدخل إليها؛ فمن جهة، أرضية الأنفاق ترابية ودرجة امتصاصيتها عالية بحكم الطبيعة الرملية في معظم القطاع لقربه من البحر، ومن جهة ثانية فإن الأنفاق تحتوي على أنظمة تصريف كميات الأمطار التي يمكن أن تهطل فوق غزة سنوياً هي أكبر من أي أرقام يجري الحديث الافتراضي عن ضخها في الأنفاق ضمن الخطة «الإسرائيلية». ولولا أن الأنفاق مجهزة أساساً للتعامل مع كميات مياه الأمطار بما فيها في أغزر حالاتها، لكانت غرقت منذ زمن بعيد.

خامساً: هنالك أيضاً معضلة سياسية أمام الكيان في مخطته هذا؛ فهو من جهة يواصل القول: إن هدفه هو على التوازي «القضاء على حماس، وتحرير الأسرى»، ولكن في الوقت نفسه يقول: إنه سيغرق الأنفاق لتحقيق هذا الهدف! وبمجرد أن ظهر الكلام عن خطة إغراق الأنفاق، غرقت الصحافة والإعلام «الإسرائيلي» والعالمي، بالسؤال البسيط التالي: الأسرى موجودون حكماً في الأنفاق، على الأقل هنالك جزء كبير منهم في الأنفاق، وبالتالي، فإن إغراق الأنفاق يعني حكماً بالإعدام على الأسرى الذين يقول جيش

الاحتلال إنه يريد تحريرهم!

سادساً: وفقاً للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، فإن تنفيذ الكيان لهذه الخطة، هو جريمة حرب موصوفة، وجريمة ضد الإنسانية. من الصحيح أن الكيان الصهيوني لا يرتدع بالقانون الدولي ولا يلتزم به، ولم يسبق أن التزم به في يوم من الأيام، ولكن مع ذلك، فإن القيام بجرائم حرب موصوفة وجرائم ضد الإنسانية بشكل علني، من شأنه أن يعزز الخسارة الصهيونية على مستوى الرأي العام الدولي، وأن يزيد من حرج وصعوبة الموقف الدبلوماسي للكيان. ما يعني تعقيدات وصعوبات إضافية.

الأهداف الحقيقية

كل ما سبق، يدل بشكل واضح على أن الحديث الصهيوني عن «القضاء على حماس» أو «تحرير الأسرى»، من خلال «ضخ مياه البحر في الأنفاق»، ليس إلا كذباً واحتيالاً، واحتمالات تحقيق هذه الأهداف بهذه الطريقة هي احتمالات صفرية عملياً، ناهيك عن الخسائر المترتبة على الكيان نفسه. ولذا، ينبغي أن نحاول البحث عن الغايات الحقيقية وراء هكذا مخطط، في حال بدأ الكيان بتنفيذه فعلياً.

أولاً: مجرد الحديث عن إغراق الأنفاق بمياه البحر المالحة، وفي حال لم يتم الشروع في التنفيذ، يمكن إدراجه في إطار الحرب الإعلامية - النفسية على أهل غزة، عبر محاولة إقناعهم بأن لدى «إسرائيل»، الحل السحري الذي سيقتضي على حماس وعلى المقاومة ككل، وبالتالي محاولة كسر إرادة الغزاويين والفلسطينيين عموماً، لدفعهم نحو الامتثال لدعوات التهجير.

ثانياً: بعد عمليات التدمير واسعة النطاق لكل البنى التحتية في غزة، بما في ذلك المدارس والمشافي والمسكنات وتجهيزات توليد الطاقة ونقلها، وتجهيزات الاتصالات، وشبكات المياه وشبكات الصرف الصحي، فإن ضخ المياه المالحة بكميات كبيرة تحت غزة، يعني إضافة كارتئين من النوع طويل الأمد، وغير القابل

للإصلاح؛ فكل عمليات التدمير حتى الآن، ورغم فداحتها وفضاحتها ووحشيتها، قابلة لإعادة الإعمار، رغم أن ذلك سيستغرق وقتاً غير قصير، وسيطلب استثمارات ضخمة. مع ذلك، فعملية إعادة الإعمار ما تزال ممكنة. ولكن حين يجري ضخ المياه المالحة بكميات ضخمة تحت غزة، فهذا يعني: أ - تخريب مخزون المياه الجوفية الحلوة بشكل لا يمكن إصلاحه إلا بعد عشرات وربما مئات السنين. ب - تخريب الإمكانات الزراعية في غزة، والتي هي بالأساس إمكانيات متواضعة نتيجة التضيق المستمر والحصار المستمر الذي يمارسه الاحتلال. ج - تغيير طبيعة التربة بشكل جذري بحيث تصبح إمكانيات البناء عليها، وإمكانيات تزويدها بالبنية التحتية المدنية، أمراً شديداً الصعوبة.

ثالثاً: إذا ما تم تنفيذ هذه الجريمة على نطاق واسع ضمن غزة، أي جريمة ضخ المياه المالحة، فإن هذا سيجعل تحقيق هدف تهجير أهل القطاع بشكل نهائي وكامل، أمراً أكثر قابلية للتحقيق؛ فحين يصبح القطاع غير قابل للحياة بأي صورة من الصور، يتحول الحديث عن التهجير، بحكم الأمر الواقع، من جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وجريمة إبادة جماعية، إلى «حل إنساني» للمتبقين!

وإذا، فإن وضع هدف «القضاء على حماس» و«تحرير الأسرى»، ليس إلا ذراً للرماد في العيون، وتغطية على الهدف الحقيقي من وراء هكذا جريمة فظيعة يسعى الاحتلال لارتكابها؛ فالهدف الحقيقي المتوهم، ما يزال هو نفسه: تهجير كل أهل القطاع باتجاه مصر أو غيرها، وبشكل نهائي.

ونقول: إنه هدف متوهم، لأن دونه صعوبات كبرى، بينها قدرات المقاومة الفلسطينية على توزيع المثلاث الحمراء فوق رؤوس الصهاينة ومعداتهم، وبينها الرأي العام العالمي، وبينها احتمالات توسيع الجبهة التي تزداد بشكل يومي، وتصبح أقرب فأقرب للتحقق العملي، والتي ستكون أمراً لا مفر منه في حال مضى الصهيوني خطوات واضحة في طريق التهجير النهائي بشكل فعلي...

إنه هدف متوهم
لأن دونه صعوبات
كبرى بينها
قدرات المقاومة
على
توزيع المثلاث
الحمراء فوق
رؤوس الصهاينة
ومعداتهم

الحكومة تستكمل مهمة تفلّت وارتفاع الأسعار بتفريغ الأسواق!



منذ سنوات طويلة، لم يعد يجادل أي باحث اقتصادي جدّي بأن سيطرة الدولار على التبادلات العالمية، تحوّلت إلى أكبر عملية نهب جرت عبر التاريخ؛ حيث تطبع الولايات المتحدة دولاراتها دون أي أساس مادي، لا ذهب ولا غيره، وبهذه الدولارات التي لا تكلفها سوى قيمة طباعتها «ناهيك عن أنّ القسم الأكبر من الدولارات اليوم ليس مطبوعاً حتى، بل رقمياً، أي لا يكلف شيئاً على الإطلاق»، بهذه الدولارات تشتري / تنهب قسماً هائلاً من ثروات ومنتجات العالم، وبذلك كونت هرمها المالي المقلوب الذي يقف على رأسه عملياً، ولا ينفك يتضخم ويتضخم، منذراً بأنهباً يقترب أكثر فأكثر.

سلع استهلاك غذائي أيضاً من خلال السماح بتصدير زيت الزيتون والبقوليات، طبعاً مع فتح بوابات تصدير الخضار والفواكه، ومع استمرار عمليات التهريب التي تطل كل السلع الغذائية!

وتعقياً على ذلك فقد صرح أمين سر جمعية حماية المستهلك لصحيفة الوطن بما يلي: «إن ما يقال من الجهات الحكومية بأن عمليات التصدير لا علاقة لها بارتفاع أسعار المواد وانسيابية المواد في الأسواق غير صحيح!»

فقد قارب سعر كيلو اللحم في الأسواق ربع مليون ليرة كما سبق أعلاه، و«بيدون» زيت الزيتون تجاوز المليون ليرة للنوعية الوسط وغير المضمونة، والخضار والفواكه البقوليات وغيرها حدث ولا حرج بالنسبة لأسعارها ومواصفاتها وكمياتها في الأسواق! وكيف ستصبح عليه الأسعار في الأسواق مع استمرار بذات النهج والسياسات، وماذا سيقف من منتجات سلعية للاستهلاك الغذائي للمفقرين؟!

قرارات بلا دراسات ولا أرقام!

حتى تاريخه لم يصدر عن الحكومة أية دراسة عن انعكاسات قراراتها بما يخص السياسة التصديرية التي تنتهجها، أو غيرها من السياسات الاقتصادية المجحفة! فعن أية مراجعة وتقييم يتم الحديث الحكومي أعلاه؟!

فجميع الأرقام التي يتم تداولها تسويقاً وترويجاً لاستمرار السياسات الحكومية الظالمة هي أرقام تقريبية وتقديرية لا يعول عليها، ومع ذلك يتم اتخاذ قرارات رسمية تمس المواطن بلقمة عيشه والإنتاج بمدى إمكانية استمراره، والاقتصاد الوطني بمقتل!

فما سبق أعلاه يبين بوضوح أن اللجنة الاقتصادية والحكومة من خلفها، وبذريعة «مراجعة السياسة التصديرية وتقييمها» كعنوان ترويجي عريض عاجز عن تغطية موبقات السياسات الحكومية، مستمرة بتقديم المزيد من فرص الترحيل السهلة والسريعة لمصلحة البعض المحظي من كبار حيتان الأرباح والفاسدين والناهبين على أطباق من ذهب، ضاربة بعرض الحائط بالثروة الحيوانية وبالإنتاج الزراعي وباحتياجات السوق المحلي وبمعدلات الاستهلاك وبالاقصاد الوطني!

الكبيرة وفي ظل واقع القطيع المستنزف، سيكون كارثياً على المدى القريب والبعيد! فالتصدير نابع من قلة لا من وفرة، وسيمثل تأثيرات سلبية على ما تبقى من القطعان وعلى قطاع المنتجات الحيوانية أيضاً، وكذلك على الأسواق ومعدلات الاستهلاك المحلي!

فإن الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية بالسماح بتصدير الأغنام والماعز صرح عبد الرزاق حيزة أمين سر جمعية حماية المستهلك لصحيفة الوطن إلى أن «هناك العديد من المطالب التي تؤكد شح أغنام العواس، والسماح بالتصدير سوف يكون له انعكاس سيئ على الأسواق مبيحاً أن أي قرار له تأثير طردي على الأسواق ونقص في المادة بدلاً من انتهاز سياسات تعويضية عن الخسائر المتزايدة في قطاع الثروة الحيوانية عبر أدوات الدعم الجدي، وخاصة الأعلاف والأدوية، وبما يحقق ضمان تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي منها بأسعار مقبولة ترفع من معدلات استهلاكها، يتم الاستمرار بسياسات قضم الدعم وإنهائه مع سياسات الإفكار المعمم، مع غض الطرف عن عمليات التهريب المستمرة، ونتويجاً بالسماح بالتصدير غالبية أشهر العام!

ولن يقف الأمر عند التضحية بما تبقى من قطاع الأغنام وانخفاض معدلات استهلاك اللحوم بسبب استمرار الارتفاعات السريعة عليها، فكل المنتجات الحيوانية «حليب وألبان وأجبان وسمن وزبدة...» سترتفع أسعارها بالنتيجة، أي المزيد من تراجع معدلات الاستهلاك بالنسبة للغالبية الفقيرة!

تجريف الأسواق!

من المعروف أن تصدير أي مادة سينعكس بالتأكيد على أسعارها في السوق ارتفاعاً، وهذا ما سيجري على مستوى المواد التي تم السماح بتصديرها وفقاً لتوصية اللجنة الاقتصادية والموافقة الحكومية عليها، بل بدأنا نلمس التأثيرات السلبية لهذه الموافقة قبل تنفيذها!

فمن حول اللحوم الحمراء والبيضاء إلى كماليات ترفيئة بالنسبة للغالبية الفقيرة، وجرف قطاع الثروة الحيوانية تهريباً وتصديراً، ورفع أسعار بقية المنتجات الحيوانية، يدفع باتجاه تجريف الأسواق مما تبقى فيها من

بتسبب بفساد اللحوم في المحلات أيضاً! فبدلاً من تعزيز القدرة الشرائية والسعي إلى تخفيض الأسعار من خلال تأمين مستلزمات المربين، من أعلاف وأدوية بأسعار معقولة، يتم تفريغ السوق مما تبقى فيه من لحوم أيضاً بذريعة الفائض وعوائد التصدير! فهل لدينا فائض حقيقة من اللحوم، أم إن مصالح البعض من أصحاب الأرباح أهم من مصالح المربين والمستهلكين، بل وأهم من استمرار الإنتاج الحيواني نفسه!

قطعان الأغنام إما للتهريب أو للتصدير والاحتياج المحلي بخبر كان!

واقع الحال يقول إن تهريب الأغنام لم ينقطع بغض النظر عن موافقات التصدير الرسمية، وهذا ما سبق أن أكدته رئيسة لجنة مربي ومصدري الأغنام في اتحاد غرف الزراعة معتز السواح في حديث منقول عبر صحيفة الوطن خلال شهر أيار الماضي بقوله: «إن معدل التهريب من الأغنام يتجاوز 20 ألف رأس يومياً لأن تصدير الأغنام ممنوع، مطالباً وزارتي الاقتصاد والزراعة بالسماح بتصدير ذكور الماعز والأغنام بما لا يؤثر في حاجة السوق المحلية، مقدراً أنه يمكن تصدير 200 ألف رأس من دون أن يتأثر السوق المحلية، مما يحقق عائداً جيدة من القطع الأجنبي ويؤمن دخلاً جيداً للمربي يساهم في تحسين قدرته على الاستمرار في التربية».

على النقيض من ذلك فقد سبق خلال شهر أيار الماضي أيضاً أن نقل عن مصدر في وزارة الزراعة قوله: «إن قطيع الأغنام تعرض لحالة استنزاف خلال السنوات الماضية تبعاً لجملة من الأسباب أهمها تدهور المراعي ونقص كميات الأعلاف، وأنه وفق التقديرات الأخيرة لعدد قطيع الثروة الحيوانية يقترب العدد الإجمالي من 16 مليون رأس».

على ذلك فإن قرار السماح بتصدير الأغنام والماعز طيلة أشهر العام باستثناء فترة التكاثر، بالتوازي مع استمرار عمليات التهريب

تصدر اللجنة الاقتصادية بين الحين والآخر توصياتها المجبرة فقط لمصلحة كبار حيتان أصحاب الأرباح، والتي تحوز على موافقة الحكومة طبعاً، غير أبهة بانعكاساتها السلبية على الغالبية الفقيرة واحتياجات السوق والإنتاج والاقتصاد الوطني!

فقد أصدرت اللجنة الاقتصادية عدداً من التوصيات مؤخراً تحت عنوان «مراجعة السياسة التصديرية وتقييمها» وحازت على موافقة رئيس مجلس الوزراء وهي،

السماح بتصدير ذكور أغنام العواس والماعز الجبلي طوال العام باستثناء فترة التكاثر الممتدة من (1/12 ولغاية 3/31)، من كل عام وذلك وفق الشروط الصحية والغذائية المحددة من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

السماح بتصدير المواد التالية: المعرونة والشعيرية والبقوليات.

السماح بتصدير مادة زيت الزيتون المفلترة والمعبأة بعبوات لا تزيد على حجم «5» لترات أو كغ، وبكمية لا تزيد على 5000/طن.

انخفاض معدلات الاستهلاك!

باتت اللحوم الحمراء كماليات ترفيئة بالنسبة للغالبية الفقيرة من السوريين، إن لم تنقرض عن موائد الشريحة الأكبر منهم بسبب أسعارها اللاهية بالمقارنة مع القدرة الشرائية المتدنية بسبب سياسة الأجور المجحفة والظالمة! فلا يقل سعر كيلوغرام لحم الخروف عن 160 ألف ليرة لـ 200 ألف، أي راتب الموظف الشهري، ولحم البقر عن 100 ألف ليرة وبتصاعده، بل وحتى لحوم الدجاج صارت صعبة المنال بأسعارها المرتفعة!

فجميع المؤشرات تقول إن معدلات استهلاك اللحوم بكافة أنواعها بانخفاض مستمر وصولاً إلى حدود شبه صفرية، والأكثر من ذلك الإغلاقات المتزايدة لمحال بيع اللحوم، ليس بسبب تراجع معدلات الاستهلاك فقط، بل وبسبب انقطاع التيار الكهربائي الذي

السماح بتصدير
الأغنام طيلة أشهر
العام باستثناء فترة
التكاثر بالتوازي مع
استمرار عمليات
التهريب الكبيرة
وفي ظل واقع
القطيع المستنزف
سيكون كارثياً
على المدى القريب
والبعيد!

إلى جحيم الأمراض.. فتكلفة الدواء عبء كبير يعجز الفقرون عن تحمله!



أصدرت وزارة الصحة نشرة سعرية جديدة تتضمن زيادة بنسبة 07-001% على جميع الأصناف والزمردوانية المنتجة محلياً، وسبق أن أشرنا إلى أن النشرة الأخيرة لم يتم الإعلان عنها رسمياً كما جرت عليه العادة، وهي الثالثة لهذا العام!

فكيف أصبحت أسعار الأدوية استناداً للنشرة السعرية الأخيرة؟ وكيف سيكون عليه حال المرضى في ظل استمرار ارتفاع أسعار الأدوية، وخاصة المرضى المزمنون والأطفال؟ وهل ما زالت الذرائع والتبريرات هي العامل الحاسم في مسلسل زيادة الأسعار، أم عوامل الترخيص والاستغلال؟

بعض الأسعار الجديدة!

أصبح سعر ظرف «السيتامول» الرسمي 4000 ليرة، وببداية العام كان سعره الرسمي 1500 ليرة، ثم ارتفع إلى 2500 ليرة، علماً أنه يباع عملياً بسعر 7000 ليرة أحياناً، وهو الدواء «الشعبي» الذي يتم الاعتماد عليه «دون وصفة طبية عادة» للتخفيف من الآلام وتخفيض الحرارة!

دواء «ليفو تيروكسين عيار 100»، وهو دواء يوصف لمعالجة مرضى الغدة الدرقية، أصبح سعره 36000 ليرة، وقد كان بداية العام بسعر 13600 ليرة، ثم أصبح بسعر 20500 ليرة!

أصبح سعر دواء «أوريو كلافك»، وهو دواء شبيه بـ«الأوغمانتين»، ويوصف لمعالجة حالات التهاب اللوزتين عادة، أو غيرها من الحالات الالتهابية، بمبلغ 53500 ليرة، والعبوة فيها 14 حبة فقط، فيكون سعر الحبة الواحدة مبلغ 3800 ليرة تقريباً!

دواء «أرني»، ويوصف عادة لمعالجة مرضى الضغط، أصبح سعره بمبلغ 259000 ليرة، والعبوة فيها 30 حبة، أي أن سعر الحبة الواحدة أكثر من 8500 ليرة!

إلى تفاقم الأمراض سر!

الأسعار أعلاه، هي مؤشر عن التكلفة المرتفعة التي يتكبدها المرضى اضطراراً من أجل الحصول على الدواء فقط، فكيف مع بقية ضرورات التعافي والاستشفاء؟

فالمرضى المزمنون الذي يحتاجون إلى الدواء باستمرار، مثل: مرضى القلب والضغط والشرايين والسكري والغدة والبروستات و.. لديهم فاتورة شهرية مرقومة من أجل الحصول على الأدوية، وهذه الفاتورة ترتفع بين الحين والآخر، وقد أصبحت بالنسبة للغالبية منهم، وخاصة الفقرون وأصحاب الدخل المحدود،

بموجب نشرات سعرية صادرة عن وزارة الصحة، والأسباب الرئيسية التي يتم التذرع فيها تتعلق بمسئزمات الإنتاج المستوردة المرتبطة بالعقوبات والحصار وسعر الصرف! فإذا كانت الذرائع أعلاه تبرر الزيادات السعرية التي جرت خلال السنوات الماضية، فإن هذه الذرائع لا تبرر الزيادات الكبيرة الإضافية التي طرأت على أسعار الأدوية خلال العام الحالي! فمنذ مطلع العام الحالي، وإلى الآن فقط.. تضاعف سعر الدواء بنسبة 300% تقريباً، بموجب ثلاث نشرات سعرية رسمية صدرت على التوالي من وزارة الصحة، في كانون الثاني، وفي آب، وفي كانون الأول، علماً أنه لا توجد هناك مستجدات على مستوى إجراءات العقوبات والحصار المفروضة على سورية، وسعر الصرف كان مستقر نسبياً، سواء الرسمي أو الموازي، وعلى الأخص خلال النصف الثاني من هذا العام!

على ذلك، فإن الرضوخ لمشيفة أصحاب المعامل دائماً وأبداً من قبل وزارة الصحة بفرض المزيد من الزيادات السعرية على الأدوية، لم يعد مبرراً وفقاً للذرائع أعلاه!

فالغاية العملية من استمرار مسلسل الارتفاعات السعرية هي جني المزيد من الأرباح على حساب المرضى، والمزيد منها من خلال الآليات التي يتم فرضها على عمليات توزيع الأدوية من قبل المعامل والمستودعات، المترافقة مع الانقطاعات المستمرة لبعض الأصناف والزمردوانية، تحكماً واستغلالاً وتربحاً، وهو ما جرى وما زال يجري بالرغم من الزيادات السعرية!

قطاع رابح!

استعادت الصناعة الدوائية السورية نشاطها وحيويتها بعد التوقف الجزئي والكلي لبعض المعامل خلال سنوات الحرب وبسببها، وصولاً إلى استعادة تغطيتها لنسبة كبيرة من الاحتياجات المحلية من الدواء، بالإضافة إلى استعادتها جزءاً من أسواق تصديرها أيضاً، سواء بشكل رسمي، أو من خلال عمليات التهريب!

فقطاع الصناعات الدوائية يعتبر من القطاعات الراجعة والمستقطبة للاستثمار فيها، والدليل على ذلك زيادة أعداد المعامل المنتجة بحسب الإعلانات الرسمية، بما في ذلك الترخيص لصناعة بعض الأدوية النوعية أيضاً!

وهذا بدوره يسقط بعض المبررات والذرائع التي يتم الضغط بها بين الحين والآخر بالنسبة للتكاليف، للحصول على موافقة وزارة الصحة بالزيادات السعرية!

المزيد من الدعم والرقابة!
كل ما سبق لا ينفي ضرورة الاهتمام بقطاع الصناعات الدوائية، وتذليل صعوباته، باعتباره من القطاعات الصناعية الهامة والحيوية لتغطية الاحتياجات المحلية من الدواء، ويشغل الكثير من الأيدي العاملة مع سلاسل العمالة في التوريد والتوزيع، بالإضافة لكونه من القطاعات الصناعية التي تحمل قيمة مضافة، وهو قطاع تصديري يؤمن القطع الأجنبي أيضاً، مع جرعات الدعم اللازمة والكفيلة بتخفيض تكاليفه، والحد من آثار العقوبات المفروضة من أجل الوصول إلى سعر منتج دوائي يمكن للمفقرين تحمله وبجودة عالية، والأهم، زيادة الاهتمام بالصناعة الدوائية في القطاع العام، وخاصة من خلال إنتاج المزيد من الأصناف والزمردوانية، لكسر حال الاحتكار التي تتمتع بها بعض المعامل الخاصة، ويفسح لها المجال للتحكم بكيميائياتها وبأسعارها، مع رقابة جديّة وجادة على هذه الصناعة، بعيداً عن أشكال الفساد أو المحسوبية!

استراتيجية غائبة!

أما على المستوى الاستراتيجي بما يتعلق بهذا القطاع الصناعي الهام، فإنه من المطلوب والضروري التخلص من بعض مسئولياته المستوردة والمكلفة من خلال إحلالها كصناعات محلية تبعاً، وخاصة المواد الأولية المتحكم بها من قبل احتكارات الصناعات الدوائية الدولية، والمفروضة من خلال بعض الاتفاقات والبروتوكولات بما يضمن استمرار تحكم هذه الاحتكارات!

فصناعة بعض المواد الأولية للصناعات الدوائية من الممكن إنتاجها محلياً بحسب بعض الأخصائيين في الصناعات الدوائية، فهي غير مكلفة ولا تتطلب تقانات إنتاج وتصنيع عالية، ومع ذلك من المتعذر صناعتها بسبب الاتفاقات والبروتوكولات المهيمن عليها من قبل احتكارات الصناعة الدوائية الدولية، وخاصة الغربية، والتي تضاف إليها إجراءات العقوبات والحصار!

لكن مع الأسف، ما زالت هذه الاستراتيجية مغيبية، ولعل السبب بذلك هو ارتباط مصالح حيتان الاستيراد مع مصالح احتكارات الصناعة الدوائية الدولية، حالهم كحال كل كبار حيتان البلد المعننين بأرباحهم فقط، وبالمزيد منها، طبعاً برعاية رسمية ودعم منقطع النظير، سواء عبر السياسات العامة المجحفة والظالمة والتمييزية، أو من خلال بعض القوانين والقرارات الرسمية!

الفرز الطبقي مستمر بالتعمق بنتيجة السياسات الظالمة وقد أصبح أكثر جوراً وظلماً بالنسبة للمرضى من المفقرين الذين باتوا فعلاً عاجزين عن التداوي والاستشفاء والحصول على الدواء!

أعلى بكثير من دخولهم الشهرية، ومع الزيادة الأخيرة على أسعار الأدوية أصبح هؤلاء عاجزين عن شراء أدويتهم، ما يعني المزيد من التراجع في صحتهم!

فالارتفاعات المستمرة على سعر الأدوية أصبحت عامل ضغط حقيقي على المرضى، وعلى إمكانية حصولهم على الدواء للحفاظ على حد أدنى من الصحة تبقئهم على قيد الحياة، وضحايا هذه الارتفاعات السعرية لا تقتصر على المرضى المزمنون فقط، بل والأطفال أيضاً، وخاصة الرضع الذين يحتاجون إلى الحليب النوعي، بالإضافة إلى كل المرضى العرضيين!

فإذا كانت «المناعة الذاتية» كغاية بالحد من تفاقم بعض الأمراض أحياناً، بدون اللجوء إلى الأطباء والأدوية بسبب ارتفاع سعرها وتكلفتها، فإن ذلك من المستحيل بالنسبة لأصحاب الأمراض المزمنة، التي لا يمكن للمناعة الذاتية أن تحدد من أمراضهم، أو بالنسبة للرضع المحتاجين للحليب النوعي المتحكم به كماً ونوعاً وسعراً!

فمع تراجع المناعة الذاتية نفسها، بسبب التردّي المعيشي وتزايد نسبة المفقرين ومن هم دون حدود الأمن الغذائي، فإن العوامل المرضية ستقوم بفعلها على صحة الغالبية الفقيرة، سواء كانوا مرضى مزمنين، أو أطفالاً أو مرضى عرضيين!

فمسلسل الارتفاعات السعرية على الأدوية وفقاً لخط السير المستمر أعلاه، بالتوازي مع مسلسل الإفقار والتجويع المتبع، عبر جملة السياسات الظالمة والمجحفة، يعني من الناحية العملية الدفع بالتضحية بالمرضى المفقرين بشكل خاص، وصولاً إلى تفاقم أمراضهم، وتراجع صحتهم، ليصبحوا على مشارف الموت الحتمي!

فالفرز الطبقي مستمر بالتعمق بنتيجة السياسات الظالمة، وقد أصبح أكثر جوراً وظلماً بالنسبة للمرضى من المفقرين، الذين باتوا فعلاً عاجزين عن التداوي والاستشفاء والحصول على الدواء!

ذرائع ومبررات ساقطة!

تضاعفت أسعار الأدوية المنتجة محلياً مرات عديدة خلال السنوات الماضية، وبشكل رسمي

استغلال واسترقاق النساء.. مهنة تتجاوز الحدود!

مع ازدياد الأعباء التي فرضتها الأزمة الاقتصادية من جهة، وسياسات الإفقار المعمم التي تنتهجها الحكومة من الجهة الأخرى، تصاعدت ظاهرة استغلال النساء في مجال الدعارة، إذ أصبح لها تجارتها الخاصة، ومستثمرون مستغلون تتجاوز نشاطهم ونفوذهم الحدود!

فبالرغم من تكتم الحكومة الشديد حيال تفاقم هذه الظاهرة السلبية، بل وصمتها المشجع عليها كما يبدو، إلا أنها أصبحت شديدة الوضوح لدرجة القبح والفجور ببلانيتها! فقد باتت بعض الساحات والشوارع والحدائق والمناطق مراكز استقطاب للباحثين عن الرذيلة، ناهيك عن زيادة انتشار بيوت الدعارة شبه العلنية، وتزايد أعداد مقدمي خدمات «الترفيه السياحي»، اعتباراً من الكازينوهات والمرايح الليلية وصولاً إلى بعض صالونات التجميل والمطاعم والمقاهي أيضاً، والتي تقدم خدماتها للزبائن المترفين، بل وللمفقرين أيضاً، والنتيجة زيادة أعداد ضحايا استغلال هذه التجارة الاستثمارية المربحة لتشمل النساء والفتيات والرجال والفتيان!

فبعد أن كانت هذه الظاهرة محصورة نسبياً بالشرائح المستهدفة منها من خلال بعض المواقع «السياحية الترفيهية والترفيهية»، أي للسائح ولبعض المترفين المحليين كالتجارة العمودي، توسعت بين الأوساط الشعبية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية كالتجارة أفقي، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر جديّة على بنية المجتمع!

بعض البيانات والأرقام!

أعلنت وزارة الداخلية، منتصف عام 2013 القبض على 80 شبكة تعمل في الدعارة، وكان هذا الرقم مقابل 30 عصابة في عام 2012، أي بزيادة كبيرة واضحة وصلت لأكثر من 200% خلال عام واحداً وذلك بحسب بعض المواقع الإعلامية.

وفي عام 2018 بحسب موقع «هاشتاغ سورية» ضبطت وزارة الداخلية أكبر شبكة دعارة تضم أشخاصاً نافذين وذوي علاقات رفيعة المستوى، ومن بين المتورطين فنانات وفنانون، وأصحاب مطاعم في دمشق، حيث أجريت تحقيقات معهم، بينما جرى تحويل بعضهم إلى القضاء العسكري!

وفي عام 2020 أكد رئيس فرع حماية الآداب في الأمن الجنائي وسيم علي معروف لـ «صحيفة تشرين»، أن أكثر الأماكن التي يتم فيها تصيد الفتيات هي صالونات التجميل والملاهي الليلية، مضيفاً أن هناك أيضاً بعض المطاعم والمقاهي وشوارع ومناطق محددة مثل شارع الحمرا وعرونوس والمزة وجرمانا وأبو رمانة والشعلان.

وهناك الكثير من الأخبار المتداولة عبر المواقع الإعلامية حول الظاهرة السلبية التي تتزايد وتتسع وتنتشر دون العثور على إحصاءات دقيقة رسمية عنها!

فجل ما هناك على المستوى الرسمي هي بعض التصريحات المتفرقة هنا وهناك وعلى

فترات متباعدة، مع غياب مساعي تطويقها وتجفيفها ومعالجة أسبابها منعا لتزايد انتشارها وتفاقمها وارتفاع أعداد ضحاياها، والإكتفاء بإعادة التذكير بين الحين والآخر بأن هذه الممارسات يجرمها القانون!

تجارة عابرة للحدود واستغلال واضح!

عمد القائمون على شبكات الدعارة بتوسيع أعمالهم لخارج البلاد، ابتداءً من إرسال شبكات إلى لبنان تحت غطاء العمل في صالونات الحلاقة أو الفنادق.

فبحسب أرقام وإحصاءات للمديرية العامة للأمن العام اللبناني، فإن عدد النساء السوريات اللواتي قبض عليهن بتهمة العمل في الجنس، بين عامي 2011 و2018 مرتفع جداً، إذ شكلن نسبة 30% من الموقوفات. ووصل هذا الرقم إلى 69% بعد سنتين فقط!

وفي هذا السياق نشرت صفحة «صاحبة الجلالة» في وقت سابق أنه تم الكشف عن شبكة تعمل على ترويج الدعارة السرية في دمشق، وتفسير الفتيات من سورية إلى الخارج للعمل تتألف من 50 فتاة!

وانتشر خلال السنوات الماضية أيضاً ما يعرف بظاهرة «تجارة التشتات» عبر بعض تطبيقات الدردشة التي تمكن المستخدمين من مشاركة لحظاتهم مع المتابعين الذين يقومون بإرسال هدايا عبر التطبيقات، فيحقق المستخدمون أرباحاً كبيرة شهرياً، كجانب إضافي مربح لممارسة الدعارة الإلكترونية عابرة الحدود!

زيادة الانتشار.. والفقر هو السبب!

صرح رئيس محكمة بداية الجزاء السابعة بدمشق، القاضي محمد خربطلي، بحوار له مع إذاعة شام إف إم مطلع الأسبوع الماضي: «إن جرائم الدعارة بدمشق ازدادت خلال الفترة الأخيرة نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، مضيفاً أن العديد من الضبوط سجلت بهذا الشأن لنساء يمتنهن ممارسة الدعارة مقابل مبالغ مادية. وأفاد خربطلي بوجود شبكات في دمشق تعمل على تشغيل النساء في الدعارة، بسبب

«الأحوال المادية السيئة»، لافتاً إلى أن النساء المذبوظات بتهم الدعارة أعمارهن يبدأ من 40 عاماً وأكثر. واعتبر خربطلي «الفقر» أهم عوامل انتشار الدعارة!

حديث القاضي أعلاه يؤكد زيادة انتشار ظاهرة الدعارة والشبكات العاملة فيها والمستفيدة منها، كما يؤكد على أن السبب بذلك هو الأوضاع الاقتصادية الصعبة والفقر!

السياسات الظالمة أساس كل الموبقات!

لا شك أن الخلاصة التي توصل إليها القاضي كسبب لزيادة وتغول ظاهرة جريمة الدعارة صحيحة نسبياً، فتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر، بل وتغوله وتعمقه، يشكل بؤرة لتفشي وانتشار كل الظواهر السلبية والهدامة في المجتمع!

لكن بالمقابل لا بد من التأكيد على أن تردّي الأوضاع الاقتصادية وصولاً إلى الفقر هو نتاج السياسات الاقتصادية الرسمية الظالمة عموماً، وسياسات الإفقار الممنهجة بكل أسف، مع إسقاطها للكثير من الروادع والقيم الأخلاقية والدينية، بالتوازي مع فسخ المجال للاستثمار والتربح من الفقر عبر المزيد من استغلال المفقرين، والدفع باتجاه زيادة تفشي وانتشار الظواهر السلبية والهدامة والاستثمار فيها!

فواقع الحال يقول إن نسبة 90% من السوريين تحت خط الفقر، وأكثرية هؤلاء يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويترافق ذلك مع سوء الحالة الاقتصادية وغياب التنمية وانعدام فرص العمل، مع انسداد الأفق وفقدان الآمال مع الكثير من جرعات التجهيل وصولاً إلى حدود اليأس والإحباط من أي تغيير إيجابي يمكن التمسك به!

فالسياسات الرسمية المتبعة نفسها هي الهادمة للاقتصاد والمجتمع وللقيم والأخلاق، وهي المشجع على زيادة الاستثمار في الموبقات من أجل زيادة الأرباح السهلة للقلّة القليلة من المستغلين والفاستدين والنافذين، بما في ذلك التربح من كل الظواهر السلبية في المجتمع «دعارة- مخدرات- تجارة أعضاء- خطف من أجل الفدية- السرقة والسلب- التهريب-

التجارة بالقطع...» بل إن هذه السياسات هي نفسها الداعمة لهذه الشريحة المستفيدة منها والمستقوية بها، وما ينتج من فساد وإفساد معمم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو تعبير مكثف عن أخلاقيات هذه الشريحة المسيطرة والمهيمنة، وبما يضمن استمرار مصالحها ونفوذها!

فالسيسات الفاسدة والمفسدة المطبقة والمتبعة هي بوابة الموبقات على كافة المستويات، ولا نهاية للموبقات بدون إنهاء هذه السياسات جملة وتفصيلاً مع شريحة المستفيدين منها!

قانون قاصر ومخجل إنسانياً!

لعل قانون مكافحة الدعارة رقم 10 لعام 1961 المعمول به مثال فاقع على جزء من السياسات التنفيذية بما يخص مكافحة جريمة الدعارة دون معالجة أسبابها!

فممارسة فعل الدعارة يعد جنحة حسب القانون، وغالباً ما تتم معاقبة الفتاة القائمة بالفعل دوناً عن الرجل الشريك لها بهذا الفعل! فعقوبة تسهيل الدعارة بحسب القانون هي الحبس حتى ثلاث سنوات، ويحكم بإغلاق المكان الذي تمارس فيه، ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود، وفي حال قام من يسهل الدعارة بإكراه وإجبار الفتاة على الدعارة تكون العقوبة الحبس حتى خمس سنوات، وفي حال استخدم «مسهل الدعارة» فتاة قاصراً عمرها دون السادسة عشرة، تشدّد عقوبته وتصل حتى سبع سنوات!

أما حكم من تمارس الدعارة كمهنة وتعتاد عليها وتضبط أكثر من مرة فعقوبتها الحبس من ثلاثة أشهر حتى ثلاث سنوات، وأغلب المحاكم تأخذ بالحد الأدنى للعقوبة وهو ثلاثة أشهر!

وغني عن القول كيفية ومآلات ما يتم ضبطه توصيفاً على أنه جريمة دعارة في ظل تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية والوساطة، وبقية الظواهر السلبية الأخرى التي لا تقل شناعة عن جرم ممارسة الدعارة بأثارها ونتائجها الكارثية على المجتمع!

تردي الأوضاع الاقتصادية وصولاً إلى الفقر هو نتاج السياسات الاقتصادية الرسمية الظالمة عموماً وسياسات الإفقار الممنهجة التي أسقطت مقولة «الحرّة لا تأكل بثديها» بكل أسف!

استثمار الأراضي الزراعية للغائبين في سهل الغاب!

صدرت خلال السنوات الماضية تعليمات بما يخص وضع الأراضي الزراعية التي تعود بملكيتها لأفراد غائبين أو خارج القطر، من أجل الاستفادة منها عبر وضعها بالاستثمار الزراعي، بغاية زيادة المحاصيل الزراعية!



■ مراسك قاسيون

الأقرباء ميزة استثمار هذه الأراضي بدون الدخول في المزاد عليها، ووفقاً للسعر الأولي المحدد سنوياً لها!

وبالعودة إلى موضوعة الاستثمار، وفقاً للتعليمات التي يتم من خلالها الإعلان عن طرح بعض الأراضي الزراعية للاستثمار من قبل المحافظة المعنية، ففي منطقة سهل الغاب، وبعض الأراضي الزراعية فيها التي وضعت بالاستثمار وفقاً لهذه الآلية، لأقرباء أصحاب الأراضي أو لغيرهم، فقد تم اعتماد تصنيف لهذه الأراضي تبعاً لكونها مروية أو غير مروية!

فالأراضي المصنفة مروية كان بدل الاستثمار لها بواقع 172500 ليرة/ دونم، والأراضي المصنفة بعل بواقع 60000 ليرة/ دونم، وهذه المبالغ هي الحدود الدنيا التي يبدأ بها المزاد، والتي تؤول بموجبها للاستثمار من قبل الأقرباء من الدرجة الأولى والثانية دون المزاد، أو ترتفع بحسب ما يصل إليه المزاد! لكن المشكلة لم تقف عند ذلك، فالتصنيف نفسه بين المروي وغير المروي طراً عليه الكثير من التبدلات خلال السنين الماضية، هو غير واقعي بظلال هذه التبدلات!

وقد تضمنت التعليمات إمكانية وضع هذه الأراضي بالاستثمار من خلال الإعلان عنها بالمزاد، ولكل منطقة على حدة، من خلال المحافظة المعنية، على أن يتم ذلك لمدة عام واحد فقط، لقاء بدل استثمار لمن يرسي عليه المزاد يتم تغييره سنوياً، مع فسخ المجال بأولوية الاستثمار دون المزاد من قبل أقرباء الغائب من الدرجة الأولى والثانية، وفقاً للمبلغ الأولي المحدد الذي يتم فتح المزاد به!

لن نخوض بقانونية مثل هذا الإجراء المغلف بعنوان الاستفادة من الأراضي الزراعية عبر استثمارها وزراعتها، أو بعوامل المحسوبة والفساد المتغلغلة فيه، لكن من الجدير الإشارة إلى أن بعض أقرباء الغائبين لديهم وكالات عامة من هؤلاء «أخ أو أب أو أخت أو أم أو ابن عم أو...» تمنحهم افتراضاً، ليس إمكانية استثمار هذه الأراضي بزراعتها وبيع محصولها فقط، بل وإمكانية بيعها نفسها أيضاً، ومع ذلك وللمفارقة فمثل هذه الوكالة لا يؤخذ بها عند الإعلان عن طرحها للاستثمار، والتغطية على ذلك كانت بأن يمنح هؤلاء

التعليمات لم تتضمن مثل هذا الإجراء، ويتم الاكتفاء بالتصنيف المعتمد لتصنيف الأراضي بين المروي وغير المروي قبل سنوات الحرب والأزمة!

وما ينطبق على منطقة سهل الغاب بأراضيها الزراعية الموضوعة بالاستثمار، كون أصحابها غائبين أو خارج القطر، ينطبق كذلك على بقية الأراضي الزراعية في مناطق ومحافظات أخرى!

ولعله بات من الضروري بحسب مطالب أهالي منطقة الغاب، وخاصة منهم أقرباء أصحاب الأراضي الزراعية الموضوعة بالاستثمار، إعادة النظر بالتعليمات الخاصة باستثمار الأراضي الزراعية للغائبين، أو من هم خارج القطر بما يضمن الحقوق، للغائبين ولأقربائهم وللمستثمرين، وكذلك بالنسبة للمحافظة والمعنية التي تستفيد من عائد الاستثمار كأرباح مضمونة لمصلحتها!

فبعض الأراضي التي تم تصنيفها على أنها مروية هي بواقع الأمر لم تعد كذلك، لأنها كانت تروى عن طريق الآبار الارتوازية، وهذه الآبار أصبحت معطلة وخارج الخدمة لأسباب عديدة خلال السنوات الماضية، بما في ذلك عمليات النهب التي طالتها خلال سني الأزمة! فبعض الأراضي التي تم اعتبارها مروية أصبحت بعلأ كتصنيف واقعي، ومع ذلك لم يتم الأخذ بذلك بالرغم من كثرة الاعتراضات، والمطالبة بالكشف الحسي عليها، وعلى الآبار، للتثبت من أنها غير صالحة وغير عاملة من أجل إعادة النظر بالتصنيف، وبالتالي بمبلغ الاستثمار السنوي، وبما يضمن حقوق المستثمرين منعاً من خسارتهم، سواء كانوا أقرباء أصحاب الأراضي أو غيرهم، لكن دون جدوى بكل أسف!

مع العلم، أن إجراء الكشف الحسي عملية ليست بالصعبة كما يفترض، لكن يبدو أن

معاناة أهالي السقيلية والغاب الكهربائية وحدود المطالب المتقشفة!



ومع كل أسف بنتيجة هذا الواقع الكهربائي المزري فإن مطلب الأهالي في منطقة السقيلية والغاب أصبح متقلصاً ومتقشفاً لدرجة حدود الاكتفاء بالمطالبة بفترة وصل مستمرة تكون كافية لشحن البطاريات من أجل الإنارة والجوالات للاتصال فقط لا غير، وأي بؤس وإجحاف! فهل هذا كثير على مسؤولي الكهرباء في المنطقة؟! برسم شركة كهرباء حماة - وزارة الكهرباء.

تنفيذها! وعندما يتم اللجوء إلى المعنيين في المنطقة للشكوى من هذا الواقع الكهربائي المرير، وللاستيضاح عن الأمر بخصوص سوء التنظيم في برنامج الوصل والقطع، يقولون إن هذا وضع عام ومعهم على كافة المناطق، مع العلم أن الجميع يعرف أن الواقع غير ذلك في بعض المدن والمناطق، سواء على مستوى زيادة ساعات الوصل أو على مستوى التنظيم والانضباط في ساعات القطع والوصل!

لا يتجاوز ساعتني وصل بأحسن الأحوال خلال اليوم فقط لا غير! لكن ما يحصل واقعاً بحسب الأهالي أن الوصل يكون في الساعة التاسعة إلا ربع في بعض الأحيان، ويستمر لمدة نصف ساعة متقطعة، وأحياناً يتأخر الوصل إلى الساعة العاشرة أو بعد ذلك، وهذا النمط الفوضوي من التنظيم يحيل حياة الناس إلى مزيد من البؤس بحيث يصعب عليهم الاستفادة من برنامج التقنين رغم محدوديته، فلا أعمال يمكن إنجازها ولا مهام منزلية يمكن

أي وكان الكهرباء لم تصل عملياً الأمر لم ينته عند ذلك، بحسب أهالي المنطقة، فخلال دقائق الوصل المتقطعة يكون التيار الكهربائي منخفض الفولط، حيث لا يصل بأحسن حالته إلى 165-170 فولط، أي استمرار العجز عن استخدام التيار الكهربائي لتشغيل الكثير من الأجهزة الكهربائية المنزلية، فلا براد ولا غسالة ولا شاشة ولا سخان، مع احتمال تعطلها طبعاً عند زيادة الفولطية عن حدودها في بعض الأحيان، أي خسائر مادية لا طاقة ولا قدرة لهم عليها في ظل الواقع الاقتصادي والمعيشي المتردي!

أما الأسوأ بالنسبة لسكان المنطقة فهو غياب التنظيم في ساعات الوصل والقطع بحسب البرنامج المفترض ثباته نسبياً للاستفادة منه بحدوده الدنيا في برمجة الأعمال المنزلية، وحتى في برمجة الأعمال الحرفية والمهنية في المنطقة! فبحسب المعنيين فإن البرنامج على الشكل التالي الوصل من الساعة التاسعة صباحاً وحتى التاسعة والنصف، ومن الساعة الثالثة بعد الظهر إلى الساعة الثالثة والنصف، وهكذا خلال مدة 24 ساعة، وبمعدل

تعاني منطقة السقيلية والغاب كما غيرها من المناطق المفقرة والمهمشة من فوضى لا مثيل لها بما يخص وصل وقطع التيار الكهربائي!

■ مراسك قاسيون

وليس خافياً على أحد أن استمرار مشكلة الكهرباء في البلاد باتت منغصة للحياة نفسها، فهي من جهة مرتبطة بسبل الحياة ومفاصل عيش المواطنين اليومية، ومن جهة أخرى ضاغطة على حياتهم وكذلك على أعمالهم، أي على لقمة عيشهم التي بالكاد يستطيعون تأمينها بالحد الأدنى، بل وغالباً أقل من الحد الأدنى بكثير!

أهالي المنطقة قالوا إنه بحسب المعنيين فإن حصة منطقة السقيلية والغاب من الكهرباء هي نصف ساعة وصل كل 5,5 ساعات قطع!

لكن بحسب الأهالي فإنه، وعلى الرغم من هذا الإجحاف، فإن نصف ساعة الوصل المفترضة تنقطع خلالها الكهرباء مرتين إلى ثلاث مرات، وأحياناً أربع مرات، ويدوم القطع في كل مرة لمدة 3-5 دقائق،

النموذج الصيني في مواجهة العقوبات



بدا ملفتاً مؤخراً كيف انكبت وسائل الإعلام الغربية للإعراب عن أسفها إزاء الاختراق الجديد والكبير الذي أنجزته الصين في تصنيع الرقائق الإلكترونية الداخلة في صناعات الكمبيوتر، حيث حققت قفزات في الإنتاج كان يعتقد أنها مستحيلة بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وصممتها خصيصاً لمحاولة خنق التقدم الصيني.

قاسيون

الصين تقصم ظهر «النظام الدولي» بصيغته الأمريكية

رغم هذه العقوبات التي استهدفت عصب الإنتاج الصيني، لم تتمكن شركة تصنيع أشباه الموصلات الصينية SMIC من تجاوز عتبة 14 نانومتر فحسب، بل وفاجئت التوقعات كلها بإعلان نجاحها في إنتاج رقائق وصلت إلى عتبة 7 نانومتر في العام الماضي.

دفع هذا الأمر وكالة «بلومبرغ» الأمريكية للاعتراف بالإنجاز الصيني، وكتبت في مقال نشر تحت عنوان «أكبر صانع رقائق في الصين يحقق اختراقاً رغمًا عن القيود الأمريكية»: «من المرجح أن تكون شركة تصنيع أشباه الموصلات الصينية قد طوّرت تكنولوجيا إنتاجها بمقدار جيلين دفعة واحدة، متحدياً العقوبات الأمريكية التي تهدف إلى وقف صعود أكبر شركة لصناعة الرقائق في الصين» وتقوم الشركة المصنعة التي تتخذ من شنغهاي مقراً لها الآن بشحن أشباه الموصلات التي تم بناؤها باستخدام تقنية 7 نانومتر... وهذا يتقدم كثيراً عن تقنية 14 نانومتر التي نعرفها في إنتاج شركة SMIC. علماً أنه منذ أواخر عام 2020، حظرت الولايات المتحدة البيع غير المرخص للشركة الصينية للمعدات التي يمكن استخدامها لتصنيع أشباه الموصلات من 10 نانومتر وما بعدها، ما أثار غضب بكين».

الولايات المتحدة لا تستطيع المنافسة ولا المناورة

من الواضح أن العقوبات الأمريكية لم تنجح بإحداث التأثير المطلوب، والفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تخنق التقدم التكنولوجي الصيني من خلال حرمان الصين من المعدات والمكونات الآتية من خارج الحدود الصينية تعكس تفكير الغرب تجاه الصين باعتبارها «أقل شأنًا» وغير قادرة على تحقيق تقدم كبير دون «سرقة» الملكية الفكرية أو استخدام المعدات التي «صنعها الغرب الأكثر تقدماً».

هذا بالضبط ما عملت الشركات الصينية المرموقة على دحضه وإثبات زيفه، بما في ذلك هواوي Huawei و DJI، اللتان تنتجان اليوم منتجات تتمتع بجودة لا

مثيل لها في جميع أنحاء العالم. ولكن حتى وسط هذا التقدم الأخير في تصنيع الرقائق، تحاول وسائل الإعلام الغربية الإشارة إلى أن الصين حققت هذا الإنجاز من خلال «نسخ» تكنولوجيا الآخرين، أي شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات «TSMC».

وفي هذا الصدد، حاول مقال منشور في مدونة الإعلام التكنولوجي Tom's Hardware، وحمل عنوان «رقائق الـ 7 نانومتر الصينية قد تكون نسخت من تايوان»، أن «يثبت» الادعاء بالسرقة الصينية، فكتب: «وفقاً لشركة التحليل TechInsights، فإن الشركة الصينية SMIC تنتج رقائق تجاوزت عتبة 7 نانومتر، ويتم شحن مثل هذه الرقائق منذ تموز عام 2021. وبعد أن قامت شركة TechInsights بهندسة عكسية للرقاقة الصينية، قالت إن الصور الأولية تشير إلى أنها نسخة قريبة من تقنية 7 نانومتر التي تصنعها الشركة التايوانية لإنتاج الرقائق الإلكترونية، وهو اكتشاف

مدعوم بالدعوى القضائية التي رفعتها شركة TSMC التايوانية ضد شركة SMIC الصينية في الماضي مشتكية من نسخ تقنياتها. ويأتي هذا الاكتشاف في الوقت الذي تواصل فيه الصين بناء إنتاجها المحلي من أشباه الموصلات».

بطبيعة الحال، غالباً ما يتم رفع الدعوى القضائية ضد الصين بشأن «الملكية الفكرية» في الولايات المتحدة، ويتم استخدام هذه الدعوى كجزء من عمل أوسع بكثير يهدف لعزل واحتواء الصعود الاقتصادي والتكنولوجي للصين. ويتم ذلك باستخدام المناورات القانونية ونتائج الدعوى القضائية لمنع الشركات الصينية من دخول الأسواق الغربية، من خلال الضغط الذي تمارسه وزارة الخارجية الأمريكية.

وجدير بالذكر أن هذه الطريقة في محاولة احتواء الصين قد نشأت أساساً من عجز الولايات المتحدة عن المنافسة مع الصين بشكل مباشر. وحتى من خلال التدابير البائسة التي تتخذها واشنطن على نحو متزايد، فمن الواضح للجميع اليوم أن الولايات المتحدة تفقد بشكل متسارع ميزتها كقائد اقتصادي وصناعي، بل وحتى تكنولوجي.

لا يمكن لأحد

أن يقول للصين توقف!

قدمت مدونة الإعلام التكنولوجي Tom's Hardware في مقال نشرته مؤخراً اعترافاً صريحاً بأنه في حين تواصل الولايات المتحدة محاولة خنق صناعة الرقائق في الصين، فإنها لن تنجح إلا في إبطاء ذلك مؤقتاً، وليس إيقافه. وجاء في المقال: «واصلت الصين ضخ الأموال لتطوير نظامها الخاص بأدوات وبرامج صناعة الرقائق «EDA». كما أثبتت شركة SMIC الصينية، أنه يمكنها استخدام معدات أقل

من المرجح أن تكون شركة تصنيع أشباه الموصلات الصينية طوّرت تكنولوجيا إنتاجها بمقدار جيلين دفعة واحدة

الأمريكية.. ورد كيد الغربيين في حوارهم



استثمرت بكثافة في أهم مورد على الإطلاق، ألا وهو الموارد البشرية، فإلى جانب الكم الكبير من الموارد الطبيعية التي يمكن للصين الوصول إليها، لديها كل ما تحتاجه داخل حدودها لمواصلة تطوير جميع صناعاتها عالية التقنية، بما في ذلك تصنيع الرقائق، بشكل مستقل عن الغرب.

والغرب، من خلال سياساته العدائية التي تستهدف الصين، لن يفشل فقط في وقف صعود الصين كقوة تكنولوجية عظمى، بل سيكون قد عزل نفسه عن الفوائد التي ستتمتع بها الدول الأخرى التي تعمل مع الصين في ظل استمرار صعودها.

سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين مدفوعة برغبة يائسة وغير عقلانية تماماً في منع صعود الصين. وهو شيء غير طبيعي، فالصين دولة يزيد عدد سكانها عن أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة. وهي تخرج الملايين في المجالات الأساسية بما في ذلك تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات التي تقود التنمية الوطنية، ولديها إمكانية الوصول إلى الكثير من الموارد الطبيعية.

لهذا كله، فإن صعود الصين أمر لا مفر منه. والموارد والطاقة والوقت الذي تضيقه الولايات المتحدة في محاولة احتواء صعود الصين وتأكيد نفسها فوق كل الدول الأخرى يمكن استخدامها بدلاً من ذلك لإيجاد دور بناء تلعبه بين الدول الأخرى كدولة مؤثرة قد يكون لديها ما تقدمه للبشرية، لكن الولايات المتحدة، شأنها شأن العديد من الإمبراطوريات التي سبقتها في التاريخ، تبدو مصممة على تدمير هذه الفرصة للانتقال السلمي إلى دولة قوية بين العديد من الدول القوية الأخرى، وبدلاً من ذلك تواجه احتمالات التفكك والانهايار.

والهندسة والرياضيات سنوياً، مقارنة بحوالي 40000 في الولايات المتحدة. وإذا تم استبعاد الطلاب الدوليين من الولايات المتحدة، فإن خريجي الدكتوراه الصينيين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات سيفوق عددهم عدد نظرائهم الأمريكيين بأكثر من ثلاثة إلى واحد».

وفيما يتعلق بنوعية التعليم العالي الصيني، لاحظت الورقة ما يلي: «تشير النتائج التي توصلنا إليها أيضاً إلى أن جودة تعليم الدكتوراه في الصين قد ارتفعت في السنوات الأخيرة، وأن الكثير من ارتفاع أعداد شهادات الدكتوراه الحالي في الصين يأتي من جامعات عالية الجودة».

وتشير الورقة إلى أن هذا بمثابة مؤشر رئيسي على القدرة التنافسية المستقبلية للصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتي تشمل صناعات التكنولوجيا الفائقة مثل صناعة الرقائق.

تقويض أساسات الدعاية الغربية حول الصين

تعمل الولايات المتحدة في ظل افتراض خاطئ مفاده أن الطريقة الوحيدة التي يمكن للصين من خلالها تطوير قدراتها في صناعة الرقائق هي باستخدام الآلات والمكونات من الشركات الغربية أو من خلال «سرقة» الملكية الفكرية. وهذه النظرة متجذرة في أجيال اعتادت على نمط التفكير والبروباغندا الغربية «وهي متسربة بالمناسبة إلى منطقتي تفكير الشباب في كثير من دول منطقة شرق المتوسط»، والنظر إلى أن الأمم والشعوب الأخرى خارج الغرب هي بطبيعتها أقل شأناً وقدرة وكفاءة. في هذا الإطار، من الواضح أن الصين

الصينية المزدهرة. ففي عام 2013، أنهى 40% من الخريجين الصينيين درجة علمية في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، أي أكثر من ضعف الحصة في الأكاديميات الأمريكية. وأصبح خريجو العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات درعاً حيوياً في عجلة الازدهار العالمي، وليس من المستغرب أن تقود الصين الطريق. أفاد المنتدى الاقتصادي العالمي أن الصين لديها 4,7 مليون خريج حديث في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في عام 2016. وكان لدى الهند، وهي قوة أكاديمية مرموقة أخرى، 2,6 مليون خريج جديد من مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات العام الماضي، في حين كان لدى الولايات المتحدة 568 ألفاً».

2025.. عام الصين في مجال الدكتوراه

بعيداً عن الكثير من درجات الدكتوراه التي تمنحها أكاديميات الغرب جزافاً في «التمكين» و«الحكومة» وإدارة الموارد النادرة» وغيرها من المجالات التي تنزع عن العلم طبيعته المتحيزة ولا ترتبط ارتباطاً وثيقاً في جوهر عملية إنتاج البشر لحاجاتهم وعلاقاتهم بين بعضهم البعض، يعترف مركز الأمن والتكنولوجيا الناشئة بجامعة «جورج تاون» في واشنطن، في ورقة بحثية حديثة صدرت عام 2021 بعنوان «الصين تتفوق بسرعة في شهادات الدكتوراه في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الولايات المتحدة»: «استناداً إلى أنماط التسجيل الحالية، نتوقع أنه بحلول عام 2025، سيكون لدى الجامعات الصينية أكثر من 77000 خريج دكتوراه في العلوم والتكنولوجيا

تطوراً لإنشاء عقد معالجة متقدمة حتى لو كانت أقل ربحية، وهذا يفتح الفرص للشركة أمام المزيد من المبيعات. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الرقائق ستأتي مع قيود محددة على التصدير بسبب التحديات القانونية الأمريكية أم لا، ولكن الصين لديها الآن نظامها المزدهر الخاص بها في تصميم الرقائق».

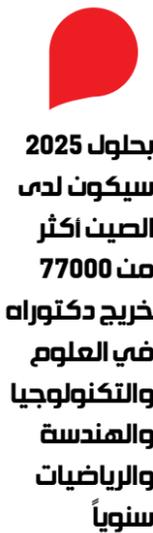
الاشتراكية الصينية تقود التطور التكنولوجي

بغض النظر عن مدى نجاح الضغوط الأميركية في منع المنتجات الصينية من دخول أسواق معينة في مختلف أنحاء العالم، فإن الصناعات الصينية تستمر في التقدم والتوسع من الأسواق المحلية الصينية إلى باقي أنحاء العالم المضطر للاستفادة من القدرات الصينية الهائلة.

ويمكن قول الشيء نفسه عن الصناعات المتقدمة الأخرى، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة الطيران المتنامية في الصين - وكلاهما مستهدف أيضاً من جانب الولايات المتحدة.

وهنا جدير بالذكر أن الصعود التكنولوجي للصين لا تقوده السياسات العامة المتبعة على مستوى الدولة فحسب، بل وكذلك العدد الهائل من الخريجين الذين تم إعدادهم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حيث تقود الصين العالم في هذا المجال، وتتفوق كثيراً على الولايات المتحدة أو أي دولة غربية أخرى.

في مقال نشرته مجلة «فوربس» عام 2017 بعنوان «الدول التي لديها أكبر عدد من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات»، أشارت إلى أنه «وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، أصبحت العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كبيرة جداً في الجامعات



كيف أصبحت «ورشة تجميع» العالم منتجة للصناعات عالية التقنية؟



لم تعد الصين هي «ورشة تجميع» العالم كما كان يحلو للاقتصاديين الغربيين تسميتها، فقد فقدت ميزتها الأساسية ضمن هذا السياق: العمالة زهيدة الثمن. ينطبق هذا بشكل خاص على الصناعات التكنولوجية في الصين، والتي تحتاج إلى الكثير من العوامل لنجاحها. الصين اليوم قادرة على تزويد هذه الصناعات بما تحتاجه تماماً، مثل: رأس المال البشري المدرب، والبنية التحتية بمعناها الواسع، التي تسمح بتطوير هذه الصناعة، والسياسات الحكومية التي تعطي الفرصة لهذا التطور لياخذ مداها، دون أن تسمح له بالتحول إلى الأمولة، كما حدث مع الشركات الغربية. ربما لهذا فصناعة السيارات الكهربائية، وهي الأمر الذي بات من القطاعات الأكثر تنافسية حول العالم اليوم، تنمو في الصين بشكل مذهل مقارنة بنموها في الاتحاد الأوروبي واليابان كمنال. إليك تالياً أبرز ما جاء في مقال بحثي شديد الأهمية أعده باحث في جامعة ديوك الأمريكية عن هذا الموضوع:

■ غاي دو

ترجمة: اوديت الحسين

شهدت صناعة السيارات الكهربائية في الصين طفرة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، مما يمثل تحولاً كبيراً في مشهد السيارات العالمي. ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى استراتيجية متعددة الأوجه تشمل الدعم الحكومي، والابتكار التكنولوجي، وأساليب توسيع السوق.

كان أحد العوامل الحاسمة في صعود صناعة السيارات الكهربائية في الصين هو الدعم القوي من الحكومة. لعبت صناديق التوجيه الحكومية المحلية دوراً محورياً في توفير العمود الفقري المالي لتطوير البنية التحتية، وهو أمر بالغ الأهمية لرعاية النظام البيئي للمركبات الكهربائية. امتدت استراتيجيات الحكومة إلى ما هو أبعد من مجرد المساعدات المالية، فقد شمل تشكيل مجموعات صناعية، وخفض تكاليف المعاملات، وخلق بيئة مواتية لنمو الصناعة.

وتضمنت سياسة تشجيع مبيعات السيارات الكهربائية - لتوسيع حجم السوق - إدخال المنافسة لتحفيز الشركات المحلية. كان دخول تسلا إلى السوق الصينية، كما هو موضح في التحليل الأصلي، بمثابة «تأثير سمك السلور»، مما أدى إلى تكثيف المنافسة المحلية والابتكار. وتؤكد هذه الخطوة الاستراتيجية براعة الحكومة في استخدام المنافسة الخارجية لتحفيز النمو الداخلي.

وقد وفر غزو الصين لتكنولوجيا الاتصالات، وصناعات رأس المال الاستثماري الأساس الضروري لقطاع السيارات الكهربائية

المزدهر. ويعني تكامل هذه الصناعات، أن قطاع السيارات الكهربائية يمكنه الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتمويل الكبير. وقد سهلت هذه العلاقة المنظمة بشكل تكاملي بين القطاعات المختلفة، النمو والتطور السريع لصناعة السيارات الكهربائية في الصين.

ركزت السياسة الصناعية للحكومة على تعزيز وجود العناصر والبنية التحتية الضرورية لصناعة السيارات الكهربائية. وأدى توسيع حجم السوق، وإنشاء التجمعات الصناعية، إلى منافسة شديدة، وتعزيز الابتكار والنمو. وتجسد BYD و Huawei أمثلة ممتازة على هذا النهج الاستراتيجي. قامت شركة BYD بتطوير قدرات تصنيع شاملة للمكونات عالية التكلفة، مثل: البطاريات والمحركات وإلكترونيات السيارات. وفي المقابل، استفادت هواوي من براعتها في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، ودمجتها بشكل فعال في قطاع السيارات الكهربائية.

في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، وخاصة الاتجاه نحو تراجع العولمة، تكيفت صناعة السيارات الكهربائية في الصين، من خلال التركيز على كفاءة النشاط الاقتصادي التنظيمي. وكان هذا التحول - من الاعتماد على كفاءة تخصيص الموارد، إلى نموذج أكثر اكتفاءً ذاتياً ومتكاملاً رأسياً - أمراً حاسماً في تطور الصناعة. وقد أدى ظهور المخاوف بشأن «الفصل» و«إزالة المخاطر» في التجارة العالمية إلى لزوم اللجوء إلى هذا النهج التكيفي. وقد أثبت التكامل الرأسي «جعل المجمعات مكتفية ذاتياً لأقصى حد، عبر دمج وتكامل القطاعات بعضها مع بعض وجمعها في أماكن قريبة» بأنه شديد الأهمية، خاصة إذا

ما قورن بتجربة اليابان التي تعاني من التكامل الأفقي، ومن التكاليف المرتفعة جداً لجمع ما يلزم للصناعة من الخارج.

التعديل وترك الماركات الشهيرة

في حين أن نمو صناعة السيارات الكهربائية في الصين أمر يستحق الثناء، إلا أنه لا يخلو من التحديات. كانت هناك مشاكل كثيرة في السلسلة الصناعية في ذلك الوقت. بدأ إنتاج بطاريات الطاقة بالتركيز على الشركات الرائدة، حيث تستحوذ الشركتان الرائدتان BYD و CATL على 60% من حصة السوق، كما أن منتجاتهما قليلة المعروض، إلا أن عدداً كبيراً من الشركات المصنعة الصغيرة والمتوسطة الحجم، تجد صعوبة في استيعاب طاقتها الإنتاجية، بسبب التكنولوجيا المتخلفة. في مجال التحكم الإلكتروني IGBT، المكون الأساسي الذي يمثل 40% من التكلفة، وله متطلبات عالية جداً على مختلف المؤشرات، لا يزال الاعتماد بشكل كبير على الواردات. على الرغم من أن الشركات المحلية قد بدأت الإنتاج، إلا أنها لا تزال في طور الإنتاج المبدئي، والتكرار من حيث السلامة والموثوقية والمتانة، ضمن مرحلة اللحاق بالركب. إن اعتماد الصناعة على التقنيات الحيوية من الخارج يشكل مخاطر في سياق ديناميكيات سلسلة التوريد العالمية.

تأثر نمو سوق السيارات الكهربائية الصينية بشكل كبير بتغيير سلوكيات المستهلك وتفضيلاته. ومع تزايد الوعي البيئي وسهولة الوصول إلى التكنولوجيا، يميل المستهلكون أكثر إلى اختيار السيارات الكهربائية بدلاً من السيارات التقليدية. كما لعبت الإعانات والحوافز الحكومية، مثل: الإعفاءات الضريبية، ولوحات الترخيص الخضراء للمركبات الكهربائية، دوراً حاسماً في جعل المركبات الكهربائية أكثر جاذبية للمستهلكين.

لم تتطور صناعة السيارات الكهربائية في الصين بمعزل عن غيرها. وقد تميز نموها بالتعاون الدولي الكبير والمنافسة. إن دخول لاعبين عالميين إلى السوق الصينية لم يحفز المنافسة فحسب، بل أدى أيضاً إلى نقل التكنولوجيا والابتكار. وبالمثل، يتطلع مصنعي السيارات الكهربائية الصينيون بشكل متزايد

إلى الخارج، ويعملون على توسيع وجودهم في الأسواق الدولية، والمشاركة في سلاسل التوريد العالمية.

كان البحث والتطوير «D&R» في قلب نمو صناعة السيارات الكهربائية في الصين. استثمرت شركات، مثل: NIO و Xpeng و BYD بشكل كبير في البحث والتطوير في تقنيات المركبات الكهربائية المتقدمة، مثل: البطاريات، وأنظمة الإدارة، وميزات القيادة الذاتية، وتحسين كفاءة الطاقة. وكانت هذه التطورات التكنولوجية حاسمة في وضع السيارات الكهربائية الصينية كبديل تنافسي في السوق العالمية.

لقد أثر التزام الحكومة الصينية بالتنمية المستدامة بشكل كبير على مسار صناعة السيارات الكهربائية. وكانت السياسات الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون والتخفيف من تغير المناخ قوة دافعة وراء الترويج للمركبات الكهربائية. يبدو مستقبل صناعة السيارات الكهربائية في الصين واعداً، مع توقع استمرار النمو والتوجه إلى السوق المحلية، مع زيادة القدرات الشرائية للصينيين بشكل متزايد. ومع تقدم التكنولوجيا وانخفاض تكاليف الإنتاج، من المرجح أن تصبح السيارات الكهربائية ميسورة التكلفة ومتاحة لقاعدة أوسع من المستهلكين.

إن السبب وراء تفوق الصين على ألمانيا واليابان في تطوير السيارات الكهربائية، هو أن صناعة المعلومات والاتصالات، وصناعة رأس المال الاستثماري المرتبطة بها بشكل وثيق، قد اكتسبت الزخم منذ التسعينيات، وحققت تطوراً كبيراً. تعتبر السيارات الكهربائية صناعة عالية المخاطر، تعمل على تطوير وإنتاج تقنيات، وجوهرها هو الذكاء المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولو لم تبدأ الصين في تطوير صناعة المعلومات والاتصالات ورأس المال الاستثماري في التسعينيات، لما كانت هناك تطورات كبيرة لاحقة في الإنترنت الصناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي. الأمر الآخر شديد الأهمية هو الدعم الحكومي الذي يدفع الشركات للصناعات عالية المخاطر.

السبب وراء تفوق الصين على ألمانيا واليابان في تطوير السيارات الكهربائية هو أن صناعة المعلومات والاتصالات ورأس المال الاستثماري اكتسبت الزخم منذ التسعينيات

العلم يفند الأساطير الصهيونية «الجزء الأول - التاريخ والآثار»

نشر هاربال برار، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي البريطاني «الماركسي-اللينيني»، دراسة عام 2017 في صحيفة LALKAR «نصف شهرية مناهضة للإمبريالية»، تناولت دحضاً علمياً للأساطير الصهيونية بشأن ادعاءاتهم حول الأصول «السامية» لليهود المعاصرين. وأعيد نشرها كجزء من كتيب «الصهيونية - أيديولوجية عنصرية ومعادية للسامية»، وهو الكتيب نفسه الذي بسببه قامت شرطة لندن، في 26 تشرين الثاني الماضي، باعتقال عدد من أعضاء الحزب الشيوعي المذكور، بينهم قياديون، حيث كانوا يوزعون الكتيب أثناء تظاهرة احتجاجية مؤيدة لفلسطين ومنذدة بالمجازر الصهيونية المتواصلة حالياً في غزة. فيما يلي تعريب «بتصرف تلخيصي» لجزء من الدراسة المذكورة.

■ هاربال برار

تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

ترتكز المطالبة الصهيونية بأرض فلسطين على فرضية تتذرع بوعود إلهي مزعوم في «العهد القديم» يمنح اليهود للأبد هذه الأرض بعد هروبهم من العبودية في مصر. في الحقيقة هذه ليست مصالح الرب بل مصالح الإمبريالية والمدافعين عن الإمبريالية الذين يتقاضون رواتب عالية ودعاة الإمبريالية في الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، والتي عن القوة المالية والعسكرية للإمبريالية، والتي تتطلب إسكات الجميع، وأي شخص يعلن أن «الإمبراطور عار».

تكتشف الأبحاث في التاريخ وعلم الآثار واللغويات وعلم الوراثة باستمرار أنه لا توجد أي صلة تقريباً بين اليهودية الحديثة وأراضي فلسطين. تم جمع بعض هذه الأبحاث معاً في ورقة بحثية كتبها محمد ولد مي «الاسم المستعار لمحمد العلمي السياسي» عام 2005، أستاذ الجغرافيا المشارك في قسم أنظمة الأرض والبيئة بجامعة ولاية إنديانا، بعنوان «الأصول غير السامية لليهود المعاصرين»، وبه يهتدي مقالنا هذا بشكل كبير.

مزاعم تاريخية وجغرافية

الادعاء الصهيوني بأن أرض «إسرائيل» هي كامل المساحة المحدودة شمالاً بنهر الفرات، وشرقاً بنهر الأردن، وجنوباً بنهر النيل، وغرباً بالبحر المتوسط، هي «الحق الشرعي»، يعتمد على فكرة نسب جميع اليهود لنسل الأقباط الذين عاشوا في المنطقة في العصور التوراتية. ومن المفترض أنهم من غير العرب الذين هربوا من العبودية في مصر واستولوا على المنطقة من الكنعانيين الذين تمت إبادتهم لتمكين اليهود من إقامة دولتهم اليهودية الأصلية. ورغم تغلب البابليين عليهم ونفي عائلاتهم القوية إلى بابل، سمح لهم بالعودة نحو العام 583 ق.م. وبقوا حتى طردهم الرومان عام 73 م.

للمطالبة بالمنطقة روجت الصهيونية أن اليهود كل تلك الفترة، أو خلال جزء كبير منها، كان لهم دولة ذاتية الحكم فيها، عاصمتها القدس، وأنهم كلهم أو معظمهم ينحدرون من اليهود الذين يفترض أنهم استولوا عليها بوصفها «أرض الميعاد» بعد هروبهم من العبودية في مصر والذين، بعد فترة من النفي إلى بابل، عادوا للسيطرة عليها لعدة قرون قبل طردهم من قبل الرومان. أخيراً، تطالبت الصهيونية بقبول انفصال اليهود «كعرق» عن أي شعب آخر سكن المنطقة في أي وقت، من الذين افترضت الصهيونية أنهم، بخلاف اليهود، ليس لهم طبيعة الحال «حق العودة» - عرق تعتمد

عضويته على ولادته من أم يهودية بغض النظر عن المعتقدات الدينية للفرء، بحيث لا يكون هناك أي مانع يحول دون اعتبار حتى الملحدين منهم «يهوداً» بشرط أن تكون أمهاتهم يهوديات عنصرياً أيضاً. يتكشف زيف الرواية الصهيونية برمتها في تعارضها مع الحقائق التاريخية المستنتجة من الدراسات التاريخية والأثرية واللغوية والوراثية.

«التاريخ» التوراتي

بادئ ذي بدء، لا يوجد أي أثر لليهود الذين استعبدوا في مصر على الإطلاق - على الرغم من كل الجهود المضنية التي بذلت للعثور عليهم. الصحيح هو أن منطقة «أرض إسرائيل» كانت، كليا أو جزئياً، على مدى قرون تحت سيطرة المصريين. وفي الواقع ربما كان اليهود الأوائل قد استقوا دينهم من المصريين «ولكن ليس بالضرورة في فلسطين، كما سترى أدناه» - نحو العام 1350 قبل الميلاد، حاول الفرعون المصري أخناتون إدخال التوحيد في الديانة الفرعونية التي كانت بالفعل ترتب منذ قرون ألتهتها المختلفة في تسلسل هرمي، وكان ترتيبها يتغير لهذا السبب أو ذاك. وخلص أخناتون إلى أنه سيكون من الأفضل وجود إله واحد - مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في عدد قوة الكهنة الطفيليين - بدلاً من العديد من الكهنة. ومن الواضح أنه جوبه بمعارضين مهمين لهذه الفكرة بين المحافظين التقليديين. وبعد وفاة أخناتون مباشرة، أعاد خليفته توت عنخ آمون ديانة تعدد الآلهة. ومع ذلك فمن المعقول التكهن بأن آراء أخناتون حظيت بقدر من الدعم الشعبي. يبدو أن هذه الآراء صارت سارية لا في مصر فقط بل وفي مناطق كفلسطين «تحت السيطرة المصرية» أو شبه الجزيرة العربية «بسبب العلاقات التجارية»، أو في كليهما معاً. عام 2010 اكتشف نقش فرعوني يعود إلى القرن 12 قبل الميلاد قرب

لم يعثر المؤرخون وعلماء الآثار على أي دليل لوجود كبير لليهود بفلسطين في وقت عودتهم المفترضة من بابل

مدينة الواحات القديمة، تيماء، مما يشكل دليلاً على شبكات تجارية رئيسة كانت تعبر المنطقة آنذاك». يبدو من الممكن تماماً أن الديانة اليهودية تطورت كنوع توحيدي من الديانة الفرعونية التي انتشرت بين بعض الشعوب العربية، الذين ربما انضموا أو حتى ألهموا أتباع أخناتون المصريين هرباً من غضب التقليديين. بالطبع، كل هذا مجرد تخمين، لكنه مع ذلك أكثر اتساقاً مع الحقائق من الأساطير الكتابية.

إحدى الثغرات في هذا التخمين هو حقيقة أكثر طعناً في الأساطير الصهيونية، وهي أنه لا المؤرخون ولا علماء الآثار تمكنوا من العثور على أي دليل يدعم فكرة أي وجود يهودي كبير في منطقة فلسطين في وقت عودتهم المفترضة من بابل. وقد زار المنطقة المؤرخ اليوناني هيرودوت في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد تقريباً، وهو «لم يلاحظ وجوداً إسرائيلياً أو يهودياً في تلك الأرض، ولم يلفت انتباهه وجود القدس أو يهوداً هناك» «انظر كمال صليبي، تاريخية إسرائيل الكتابية: دراسات في صموئيل الأول والثاني، منشورات نابو، لندن، 1998». ورأى الكاتب كمال صليبي أن علماء الآثار المتحمسين للأبحاث الكتابية الذين يحاولون بشكل محموم البحث عن أدلة على حقيقة الكتاب المقدس، لم يتوصلوا إلى أي شيء حول تأسيس الوجود اليهودي على الأراضي الفلسطينية، وتكهن بأن المنطقة التي سكنها الشعب اليهودي في الأصل لم تكن فلسطين مطلقاً، بل منطقة أكبر قليلاً في جنوب شبه الجزيرة العربية لها ساحل على البحر الأحمر وليس على الأبيض المتوسط، وأن إشارات الكتاب المقدس إلى «الأردن» كحدود لا تعني في الواقع نهر الأردن - لم يذكر أي نهر في أي مكان - بل جبال السروات. ومن المحتمل أيضاً أن المنطقة التي كان يسكنها الكنعانيون «الفينيقيون» في ذلك الوقت يمكن أن تكون بسهولة جنوب شبه الجزيرة العربية

مثل فلسطين. بحسب الكتاب المقدس قام اللاجون اليهود من مصر بإبادة الكنعانيين، لكن الأبحاث الحديثة تشير إلى أن اليهود في ذلك الوقت كانوا جميعاً كنعانيين واعتنقوا التوحيد «انظر إسرائيل فينكلشتاين - من جامعة تل أبيب - ونيل أشر سيلبرمان - مركز إينام لعلم الآثار العامة، بلجيكا، اكتشاف الكتاب المقدس، الصحافة الحرة، سايمون وشوستر، نيويورك، 2002». على أي حال، لم يتمكن علماء الآثار من اكتشاف أي اختلافات بين القطع الأثرية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل وبعد إبادة اليهود للكنعانيين، مثلما يتوقع المرء أن يجده لو حلت حضارة محل أخرى في أي منطقة معينة.

ما هو مؤكد ومعقول هو أن القرن الثاني قبل الميلاد شهد قيام بعض اليهود من بابل بترسيخ أنفسهم على أراضي ما يسمونه الآن «أرض إسرائيل»، حيث أسسوا مملكة «الحشمونائيم» تحت حكم «سيمون المكابي». قيل إنهم فعلوا ذلك عندما وضع عملاء بابل مكانهم للسيطرة على السكان المحليين لصالح أسبادهم، وبالتالي لم يكن هناك أي احتمال أن تكون هذه الدولة يهودية أو ذات سيادة. تحولت لغتهم في هذا الوقت من العبرية إلى الآرامية، مما يشير إلى أنهم لم يكونوا سوى أقلية في منطقة ناطقة باللغة الآرامية. على أية حال، استمرت هذه الدولة 80 عاماً تقريباً، حتى استولى عليها الرومان فإبادة العام 63 قبل الميلاد. وحتى لو كانت فلسطين هي المكان الحقيقي لاستيطان الأوائل الذين اعتنقوا الديانة اليهودية، تجر الإشارة إلى أنهم لم يحكموها، حيث كانت المنطقة خاضعة للفرس من 539 ق.م إلى 332 ق.م، واليونانيين من 332 ق.م. حتى 167 ق.م.

وعلى العموم فإن الحجّة «التاريخية» المزعومة للادعاء بأن فلسطين هي «وطن لليهود» وأن الله وعدهم بها هي حجة هزيلة للغاية!

أحداث مهمة تجري رغم قسوة الأسابيع الماضية



التي اختار فيها الرئيس الروسي القيام بهذه الزيارة ليقوم الرئيس الإيراني بزيارة سريعة إلى موسكو بعد عودة بوتين، أكدت أن مشاورات عالية المستوى تجري بين هذه الدول، وتلعب موسكو دوراً مهماً في سبر الآراء وإدارة الظرف الحساس الذي تعيشه المنطقة، وتعمق بالوقت نفسه الروابط التي تجمعها مع دول مؤثرة في الشرق الأوسط، تمهيداً لمرحلة لاحقة تتضح ملامحها تدريجياً.

العالم يرسم من جديد

قد يبدو ما يجري في غزة بالنسبة للبعض حدثاً محلياً، في الوقت الذي أصبح من الواضح أن التطورات اللاحقة ستكون مؤثرة بشكل كبير في رسم خريطة المنطقة، وتسريع انحسار النفوذ الأمريكي، ومن هذه النقطة بالتحديد تنظر القوى العظمى إلى ما يجري في منطقتنا، وتحاول تحميل واشنطن أكبر خسارة ممكنة، دون أن تنتقل إلى مواجهة إقليمية واسعة، فالأرضية التي نقف عليها اليوم وبالرغم من قسوة الأسابيع الماضية، إلا أنها ستكون ذات نتائج إيجابية لا على القضية الفلسطينية فحسب، بل على مجمل الملفات العالقة في المنطقة، فكل خسارة للكيان وواشنطن تعني إضعافاً في قدرتهما، وقدرة أدواتهم الأخرى التي يعتمدون عليها، في إدامة حالة الفوضى وتوسيع رقعتها.

كانت خطوة غير مجدولة، أو معلنه في وقت سابق، وما رفع مستويات الاهتمام بهذه الزيارة، هو ما قاله يوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي للشؤون الدولية، حول أن «موسكو تولي أهمية كبرى لجولة المحادثات، وبالدرجة الأولى مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان». الوفد الروسي الموسع، وعلى رأسه رئيس الاتحاد الروسي، ناقش عدداً كبيراً من الملفات، وجرى الحديث عن مجالات التعاون الثنائي المختلفة السياسي والاقتصادي والأمني، وأطلق المسؤولون المختلفون عدداً من التصريحات التي أكدت أن العلاقات الثنائية بين روسيا والإمارات من جهة، وبين الأولى والسعودية من جهة ثانية، تدخل بالفعل مرحلة جديدة غير مسبوقه، بعد أن شهدت في السنوات الماضية تطوراً في مجالات مختلفة، واختبرت هذه الدول جدية المساعي في هذا السياق.

البيان الصادر عن لقاء بوتين مع بن سلمان، أشار إلى الخطوط العريضة لعدد كبير من الملفات، مثل: ضرورة وقف إطلاق النار في غزة، وعرج على اليمن وسورية والسودان، وثمن التحسن الذي تشهده علاقات السعودية مع إيران، ونقاطاً أخرى كثيرة. وفي النظر إلى طبيعة اللقاء، يبدو واضحاً قيمته الرمزية، فهناك من دون شك مسائل كان ينبغي أن تحسم على أعلى المستويات، وهي ما قد تبرر انعقاد القمة على هذا المستوى، لكن اللحظة

التطورات المتسارعة التي تلت عملية «طوفان الأقصى» كانت كافية لطرح مسائل ملحة جديدة على طاولة البحث، وتحديداً حول النتائج المتوقعة في منطقتنا بعد العدوان الواسع الذي شنته قوات الاحتلال على القطاع، فأى مواجهة من هذا النوع في ظل ظرف دولي حساس يمكن أن يكون لها نتائج واسعة أكبر بكثير من نطاق المواجهات الجارية داخل الأراضي المحتلة.

علاء ابوخراج

لتغير هذه التركيبة بما يتناسب مع واقع دولي جديد ومختلف، فالموقف الأمريكي الراض لوقف إطلاق النار مثلاً، بات يتعارض مع المصالح العميقة والمباشرة لدول المنطقة، وأصبح هذا الموقف بمثابة دليل جديد على عدم أهلية واشنطن للعب دور الوسيط في أي مسار لحل القضية الفلسطينية، وخصوصاً، أنها طرف مباشر ومعلن في هذه المعركة. فرغم أن كل هذه كانت حقائق معروفة للجميع، إلا أن التوازن الدولي طوال الفترة الماضية لم يسمح بتغيير هذه المعادلة. وفي هذا السياق، ظهرت مؤشرات في جولة مجموعة الاتصال العربية التي زارت كل الدول الدائمة في مجلس الأمن، فبعد أجواء إيجابية في محطتها الأولى في روسيا والصين، وتقاطعات كبيرة في وجهات النظر بين الوفد العربي ونظرائهم في موسكو وبكين، بدت الأجواء معقدة في واشنطن، وتحديداً أن الزيارة جاءت بعد الفيتو الأمريكي الأخير في مجلس الأمن، ما اضطر مجموعة الاتصال، لإعلان «امتعضها» من موقف واشنطن، وذلك أثناء لقاء الوفد العربي مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن. هذا مع ما رافقه من نشاط دبلوماسي عال من قبل روسيا والصين في الأسابيع الماضية، بات يعطي أفضلية أكبر لهذه القوى الصاعدة بلعب دور أوسع في المرحلة القادمة.

زيارة مفصلة للرئيس الروسي

أعلن الكرملين يوم الثلاثاء 5 من شهر كانون الأول الجاري عن زيارة في اليوم التالي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى دولة الإمارات والسعودية، وفي الوقت الذي كانت زيارة الرئيس الروسي إلى الإمارات مقررة فعلاً منذ مدة، إلا أن الزيارة إلى الرياض

بالرغم من أن الأنظار تركزت خلال أكثر من شهرين على الجرائم التي ارتكبتها الكيان المدعوم من واشنطن بحق الفلسطينيين، ظلّت الآثار السياسية المتوقعة غائبة بعيداً عن الضوء، أو جرى تأجيل الحديث عنها كون الظرف الإنساني الذي عانى منه سكان القطاع في الأسابيع الماضية كان أكثر إلحاحاً، لكن التعتن الأمريكي الذي كان كافياً لإعاقة كل محاولات وقف إطلاق النار داخل مجلس الأمن، لم يكن كافياً لتأجيل تحركات سياسية أخرى ستكون لها آثار هائلة على شكل العالم الجديد الذي يتشكل، تحركات كانت تجري بالفعل حتى قبل بدء التطورات الأخيرة، لكنها أخذت في التسارع، وبات يمكن رصدها بسهولة أكبر.

ضريبة الموقف الأمريكي

سبق أن ناقشت «قاسيون» في أعدادها السابقة استراتيجية واشنطن في ظل التصعيد الحالي، لكن «استراتيجية» كهذه لها طبيعة الحال «مدة صلاحية» وإن لم تنجح واشنطن بالوصول إلى أهدافها خلال هذه المدة، فإن نتائج هذه السياسة ستكون عكسية ومدمرة على الكيان وواشنطن معاً، فإن كانت الملامح العامة للضريبة التي سيدفعها الكيان واضحة ومتوقعة، ويبدو أن الضريبة التي ستدفعها واشنطن ستكون مركبة ومتعددة الأوجه، فإن كان إنشاء اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، والتي عرفت «برباعية مدريد» كان يتناسب مع توازن دولي محدد في حينه، وحظيت فيها واشنطن بحصة الأسد، فإن السياسة والإجراءات الأمريكية الملموسة تدفع الأمور

الأرضية التي نقف عليها اليوم وبالرغم من قسوة الأسابيع الماضية إلا أنها ستكون ذات نتائج إيجابية لا على القضية الفلسطينية فحسب بل على مجمل الملفات العالقة في المنطقة

نقلت وكالات الأنباء، أن طائرة الرئيس الروسي وفي أثناء توجهها إلى الخليج العربي رافقتها 4 مقاتلات حربية من طراز Su-35S، في حادثة لم تتكرر، منذ رافقت طائرات مقاتلة ستالين إلى مؤتمر طهران 1943، على الرغم من الاختلاف بين الحادثتين، وظروف حدوثهما، إلا أن العالم عام 1943 كان يعيش مرحلة مخاض عسير، وهناك في طهران بدأت القوى الرئيسية الثلاث تضع الملامح الأولى لعالم ما بعد الحرب، اليوم نشهد مستوى عالي التصعيد، ويعيش العالم في حالة من التوتر تشبه إلى حد كبير ذلك الذي رافق مؤتمر طهران، وهنا تبدو الاتصالات واللقاءات التي تجري مؤخراً، وتحديداً بين دول الجنوب- التي تضم «بريكس» ومعظم المؤثرين- بوصفها خطوات متقدمة ترسم اليوم، وتحت الرصاص، ملامح المرحلة القادمة التي ستنتهي حتماً الهيمنة الأمريكية على العالم، وتنتهي أيضاً احتكار واشنطن لجمل من الملفات التي عملت على تعطيلها وتعقيدها بدلاً من حلها.

تركيا وتصفير المشاكل الإقليمية: اليونان خطوة جديدة



في إطار سياسية «تصفير المشاكل» التي تتبعها تركيا في الإقليم، وبعد بدء تحسين علاقاتها أو تطويرها، مع عدد من دول الجوار والإقليم، مثل: إيران ومصر والإمارات والسعودية، حذت أنقرة الحذو نفسه تجاه اليونان مؤخراً، حيث زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أثينا في الـ 7 من الشهر الجاري خلال اجتماع مجلس التعاون الأعلى بهدف تحسين العلاقات بين البلدين.

■ ملاذ سعد

المتبادل.

وقع وزير التعليم التركي مع نظيره اليوناني اتفاقية زيادة التعاون لتعليم احترافي بين الوزارتين، ووقعت الشركة التركية لنقل الكهرباء «تيلاس» والإدارة المستقلة لنقل الطاقة الكهربائية في اليونان ADMHE مذكرة تفاهم لتطوير الربط الكهربائي بين البلدين، كما وقع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان مع وزير التنمية اليوناني كوستاس سكريكاس مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات والمعارف بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإعلاناً مشتركاً للتعاون بين الأمانة العامة اليونانية للبحث والابتكار، ومؤسسة البحث العلمي والتكنولوجي التركية، ووقع البلدان إعلاناً مشتركاً لتأسيس المجلس الاقتصادي والتجاري المشترك، وإعلاناً آخر يتعلق بالتعاون الجمركي، وغيرها.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أعلن منذ ما قبل زيارته، أن بلاده تعترم توقيع إعلان علاقات الصداقة وحسن الجوار مع اليونان، وقال: «إن هذه البنية المشتركة سيتم ذكرها بوضوح في إعلان علاقات الصداقة وحسن الجوار، الذي نأمل أن نوقعه في أثينا 7 ديسمبر» وتابع، إنه «لا يعتبر اليونان عدواً له [...] سواء كان الأمر يتعلق بقضايا بحر إيجه، أو بالمعركة المشتركة ضد الهجرة غير الشرعية، أو المشكلات الراهنة للأقلية التركية في اليونان، فلا توجد مشكلة لا يمكننا حلها من خلال الحوار القائم على حسن النية المتبادلة».

وعقب اجتماعه مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس قال: «لا توجد بيننا مشاكل لا يمكن حلها» وأعلن ميتسوتاكيس، أن اليونان وتركيا وقعتا إعلاناً حول العلاقات الودية وحسن الجوار قائلاً: «الإعلان الذي وقعناه يحترم بالكامل الحقوق النابعة من سيادة كل دولة، ويؤكد علاقات الصداقة

تدهورت العلاقات التركية اليونانية خلال العقد الماضي للعديد من الأسباب، تشكل عناوينها العريضة مسألة الهجرة غير الشرعية، والتقيب عن الغاز في البحر الأبيض المتوسط، وترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، وجزر بحر إيجه، والتنافس على موارد الطاقة وغيرها، وكان هذا التدهور والخلافات بينهما تجري تغذيته أمريكياً، سواء بشكل مباشر أو عبر حلفائها ووكلائها في أوروبا، بهدف توتير الأوضاع في الإقليم، أو بين البلدين، في محاولة منع أي تقارب بينهما، خاصة مع التوترات التي شهدتها العلاقات الأمريكية-التركية في السنوات الماضية.

وبعد عدة ملفات وخلافات مشابهة بين تركيا ومجموعة من الدول في المنطقة: أرمينيا، إيران، سورية، مصر، ليبيا، الإمارات، السعودية مثلاً، بدأت تركيا بالاتجاه نحو تصفير مشاكلها الثنائية مع جيرانها الإقليميين - وبوجود موقف مشابه لدى كل من هذه الدول - وكان من أهمها: مصر خلال الفترة السابقة، والآن اليونان، وتناقض هذه التحركات بمجموعها المصلحة الأمريكية المتتمثلة بإعاقه أي تقارب، أو تعاون بين الدول، يتناقض مع نفوذها وهيمنتها دولياً.

الاتفاقيات الموقعة

بهذا الإطار، زار أردوغان أثينا يوم الخميس الماضي، ووقع البلدان أكثر من 12 اتفاقية تعاون في مجالات التجارة والطاقة والتعليم، حيث اتفق الجانبان على رفع التعاون والتبادل التجاري من 5 إلى 10 مليارات دولار، كما تم الإعلان عن خريطة مشاورات مستقبلية رفيعة المستوى بهدف تجنب الأزمات، وأن المشاكل المتعلقة بشرق البحر الأبيض المتوسط وجزيرة قبرص ينبغي حلها عبر الحوار

بيننا، ويحدد مبادئ ورؤية الحوار، ويظهر إمكانيات للتعاون على المستويين الإقليمي والدولي» مشيراً إلى أنه وحينما تسمح الظروف سيجري تقارب على صعيد ترسيم المنطقة الاقتصادية في بحر إيجه وشرق البحر المتوسط، وأن هذه المسألة هي «الخلاف الوحيد الذي يمكن تقديمه للعدالة الدولية، اعتماداً على القانون الدولي والقانون البحري».

المسعى التركي

تتعدد التحليلات والتفسيرات للخطوة التركية اليونانية الأخيرة، إلا أن واحداً منها يقول بوجود سعي تركي لتحسين العلاقات التركية مع عموم الأوروبيين، واعتبار اليونان بوابة لذلك. في الوقت الذي كان الخلاف بين تركيا واليونان خاضعاً بشكل دائم لمحاولات الضغط الأوروبية، التي لعبت في الواقع وفي عدة مناسبات دوراً في توتير الأجواء لا حلها، في تقاطع واضح مع أهداف واشنطن في هذا الخصوص، لكن من زاوية ثانية يبدو أن مسعى التقارب مع الإمارات، أو غيرها، ولكن له معنى خاص وتحديداً أن درجة التوتر بين أثينا وأنقرة كانت في أعلى مستوياتها. في الوقت الذي تسعى خلاله تركيا إلى تثبيت سياسية تصفير المشاكل الإقليمية، لتكون في موقع أكثر توازناً في مواجهة التحديات الأكبر والأوسع، أي الانتقال من الغرق في الخلافات الإقليمية داخلياً، نحو مواجهة الخلافات الدولية الأكثر أساسية: مع الاتحاد الأوروبي، والناتو، والولايات المتحدة الأمريكية، الذين باتت مصالحهم تتناقض مع

المصلحة التركية أكثر فأكثر، ونرى انعكاسات ذلك داخل تركيا نفسها، ويعد الجانب الاقتصادي أحد أهم العوامل الموضحة للتوتر الداخلي التركي، حيث وصلت نسبة التضخم إلى 62%، كما توجد تحديات حقيقية فيما يتعلق بالطاقة، والتي يمكن حلها عبر تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بشكل مستقل مع جيرانها والدول الإقليمية والشرقية، بمعزل عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المازومين.

مسألة الطاقة

داخلياً، تعد مسألة الطاقة تحدياً جدياً لأنقرة، وتجري حلقتها بالاتفاقيات الجديدة الموقعة مع مختلف الدول، بدءاً من روسيا وليس انتهاء بإطلاق المحادثات مع اليونان بخصوص موارد البحر المتوسط المتنازع عليها.

ففي الفترة السابقة ضمن هذا السياق، وقع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الجزائري عبد المجيد تبون اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم بين البلدين، ومنها كما نقلت وكالة الأنباء الجزائرية، أنه «تم توقيع اتفاقية تعاون بين وكالة الأنباء الجزائرية ووكالة الأناضول. ومذكرة تفاهم بين الوكالة الفضائية الجزائرية ووكالة الفضاء التركية للتعاون، في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء للأغراض السلمية، واتفاقية تعاون بين شركتي سوناطراك وبوتاش فيما يخص عقد وشراء الغاز الطبيعي المميع» وغيرها من الاتفاقيات، ومنها: تمديد اتفاقية استيراد تركيا للغاز الطبيعي بكمية 4.4 مليار متر مكعب سنوياً من الجزائر، ولمدة 3 سنوات.

إن شراكة روسيا مع تركيا تقع على مستوى عالٍ وترتكز على سنوات عديدة من الخبرة في التفاعل الفعال في مختلف المجالات

مع روسيا، قال الرئيس فلاديمير بوتين خلال اعتماده لعدد من السفراء الأجانب لدى موسكو: إن «شراكة روسيا مع تركيا تقع على مستوى عالٍ، وترتكز على سنوات عديدة من الخبرة في التفاعل الفعال في مختلف المجالات، وكلا الجانبين مصممان على مواصلة تطوير العلاقات على مبادئ حسن الجوار والشراكة والمنفعة المتبادلة [...] أود أن أشير بشكل خاص إلى أن التعاون الروسي التركي في مجال الطاقة هو تعاون استراتيجي. تواصل «روسأتوم» بناء أول محطة نووية في تركيا «أكويو». وقد تم إقامة تعاون وثيق في قطاع الغاز في إطار تشغيل أنابيب «السهيل الأزرق» و«السهيل التركي». والعمل جارٍ لإنشاء مركز لتوزيع الغاز في تركيا».

كيف يبني العالم الجديد؟

ربما لا يمر يوم إلا ونسمع تصريحاً من مسؤول كبير في روسيا، أو الصين، أو أي دولة أخرى من دول «بريكس» عن التغيرات الحتمية القادمة التي سيشهدها العالم، وبعد أن كان هذا الكلام عرضياً منقطعاً، أصبح اليوم مسألة متفقاً عليها، لكن في الوقت نفسه تبقى كثير من التغيرات الجارية غير محسوسة، ويصعب رصدها للمراقب العادي.

■ عتاب منصور

التبادل بالعملة المحلية

ربما يكون الاستغناء عن الدولار في التبادلات التجارية البينية بين دول مجموعة بريكس هو أحد أهم المؤشرات على حجم التغيرات التي تجري في العالم اليوم، فالاستغناء عن الدولار يعني بشكل مباشر، تقليل الطلب العالمي عليه، وبالتالي حرمان واشنطن من حصتها المحفوظة في كل عملية تبادل تجاري تجري، كون هذه العملية تجري باستخدام الدولار الأمريكي، ويعني أيضاً، تقليل فرصة واشنطن بشكل كبير في الضغط على الدول، وفرض عقوبات تجارية عليها، كون استخدام الدولار الأمريكي والبنية المصرفية الدولية المسيطر عليها من قبل واشنطن كان الضامن الأساسي لجدوى هذه العقوبات.

أعلنت منذ مدة قصيرة السعودية والصين عن اتفاقية للتبادل بالعملة المحلية، حملت نكهة خاصة، تحديداً لأنها لم تستثن المعاملات النفطية، ما رأى فيه البعض بمثابة إعلان عن بدء نهاية نظام البترودولار. وفي السياق نفسه، فسّر بعض المراقبين مراقبة رئيس المصرف المركزي للوفد الروسي الذي زار السعودية إشارة واضحة على أن البلدين

يسعيان لزيادة تبادلهم بالعملة المحلية، وخصوصاً أنهم ينسقون بالفعل حول إمكانية تطوير بنية مصرفية بديلة عن تلك الخاضعة للهيمنة الغربية.

طرق التجارة وبدائلها

كانت طرق التجارة البحرية واحدة من أدوات الهيمنة الغربية، وتضطر معظم دول العالم اليوم لاستخدام هذه الطرق البحرية، بغض النظر إن كانت هذه الطريقة هي الأجدى للتبادل التجاري. وبدأ يتضح وتحديداً منذ الحرب في أوكرانيا أن الاعتماد على الطرق البحرية بهذا الشكل، يسمح بدرجة كبيرة للغرب وواشنطن بالضغط على الدول الأخرى وإعاقة تطورها، فالدور الذي لعبته شركات التأمين البحري في هذه المسألة مثلاً، كان له تأثير كبير جداً على روسيا وعلاقتها التجارية الخارجية، ودفعها بشكل جدي للبحث عن بدائل أخرى، لكن هذه البدائل الأخرى تحتاج لتطوير أيضاً، وخصوصاً أن دول الجنوب عازمة على زيادة حجم التبادل التجاري البيني، ولكن البنية التحتية الضرورية لهذا التطوير المتوقع لا تزال قاصرة في كثير من المجالات. ومن هنا تبرز أهمية مشاريع، مثل: الحزام والطريق الذي يهدف لخلق وتطوير

بنية النقل البري بين هذه الدول، ولكنه في الوقت نفسه، هناك مشاريع أخرى لا تلقي وسائل الإعلام كثيراً من الضوء عليها، مثل: خط السكك الحديدية «الشمال-الجنوب».

ما هو خط «شمال-جنوب»

في أثناء زيارة الرئيس الإيراني إلى موسكو في الأسبوع الماضي، أعلن الرئيس الروسي، أن إيران وروسيا قد وصلت بالفعل إلى مرحلة التنفيذ العملي لشبكة السكك الحديدية «شمال-جنوب». ويعتبر هذا المشروع أحد أجزاء مشروع ممر النقل الدولي «شمال-



جنوب» أو المعروف باسم «INSTC» والذي يهدف إلى ربط روسيا وإيران مع الخليج العربي والهند وشمال أوروبا، والذي يعد مشروعاً استراتيجياً طموحاً، من شأنه أن يحضّر الأرضية اللازمة للتكامل بين دول الجنوب، وسيلعب دوراً كبيراً في تطوير العلاقات التجارية بين بلدان، مثل: روسيا وإيران الخاضعتان بالفعل للكثير من العقوبات الغربية. وسيسمح للبلدين بنقل جزء كبير من الطاقة ومشتقاتها التي يتم إنتاجها محلياً.

هل نرى اتحاداً كونفدرالياً بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو؟

■ حمزة طحان

عقد وزراء خارجية مالي والنيجر وبوركينا فاسو اجتماعاً لهم، يوم الجمعة مطلع الشهر الجاري، في مدينة باماكو في مالي، أوصوا خلاله بإنشاء اتحاد كونفدرالي يمهّد لوحدة تجمع الدول الثلاث.

جاء في البيان المشترك للوزراء الثلاثة، عقب الاجتماع: «إدراكاً للإمكانات الهائلة لتحقيق السلام والاستقرار والقوة الدبلوماسية والصعود الاقتصادي التي يوفرها إنشاء تحالف سياسي معزز، فإن الوزراء.. مسترشدين بالطموح المتمثل في تحقيق اتحاد فدرالي يجمع في نهاية المطاف بوركينا فاسو ومالي والنيجر، يوصون قادة بلدان تحالف دول الساحل بإنشاء اتحاد كونفدرالي للدول الثلاث».

ويذكر، أن مالي والنيجر وبوركينا فاسو أنشأوا ما سمي بـ «تحالف دول الساحل» لتعزيز العلاقات الاقتصادية والأمن الإقليمي، وتنسيق الجهود بالحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وخلال اجتماعهم في 25 تشرين الثاني، اتفق الوزراء على أهمية الدبلوماسية والدفاع «لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي» وجاء في البيان: أن وزراء الاقتصاد من الدول الثلاث، أوصوا بإنشاء صندوق استقرار وبنك استثماري، وإنشاء لجنة لتعميق المناقشات حول

الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

يذكر، أن البلدان الثلاث شهدت 3 انقلابات عسكرية في 2020 و2022 و2023 وشهدت انسحاباً للقوات الأجنبية من أراضيها، وتحديداً منها القوات العسكرية الفرنسية، باتجاه استقلال البلاد وضمان سيادتها، وتعرضت لعقوبات من الدول الغربية جراء هذه الأحداث والتطورات. الآن، تضي الدول الثلاث مساندة لبعضها البعض بالإطار نفسه، وتدفع فكرة الاتحاد الكونفدرالي نقطة تحول هامة بالتطور السياسي في الإقليم، ويصب في مصلحة الدول الثلاث وشعوبها، سواء اقتصادياً أو عسكرياً وأمنياً، في مواجهة التحديات الماثلة أمامهم من تنظيمات إرهابية/غربية، أو حتى الحديث عن الغزو العسكري من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس» والتي قال مفوض الشؤون السياسية والسلام فيها عبد الفتاح موسى، بمقابلة له مع مجلة *Afrique Jeune*: إن المنظمة لم تتخل عن فكرة غزو النيجر، وقال: «لن أقول: إننا تخلينا عن الخيار العسكري. لقد علقنا تنفيذ، في



انتظار أن تؤدي العقوبات إلى نتائج لدينا بالفعل أدلة على أنها تؤثر على الانقلابيين في النيجر [...] الآن تعيش النيجر عزلة دولية وتخضع للعقوبات».

ومن الملفت، أن ما يجري الحديث عنه بإطار اتحاد الدول الثلاث يتوافق مع سياسات النظام الدولي الجديد، من تكامل وتكافؤ وتنمية متبادلة وعادلة، الأهم في المسألة، هو أن هذه الخطوة تأتي بمواجهة التكتلات السابقة التي عمل الاستعمار

على إنشائها في مستعمراته في إفريقيا، مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي عملت فرنسا من خلالها على استمرار النهب الاستعماري، بعد أن كانت مضطرة لإعطاء هذه الدول استقلالاً شكلياً في السابق، فهذه الخطوات تأتي في هذه اللحظة كرد فعل طبيعي على مرحلة سابقة، لا شك أن حظوظ نجاح هذه التوجهات لا تزال غير مضمونة، لكن الإعلان عنها يحمل بحد ذاته مؤشرات على

حجم وطبيعة التغيرات الجارية في إفريقيا، والتي لن تكون الانقلابات العسكرية محطاتها الأخيرة، فإطلاق هذه الدول في رحلة تنمية جذية بالاستفادة من كل التسهيلات التي يجري الحديث عنها، سواء في البنية التحتية، أو في مشاريع طموحة لتأمين الطاقة، مثل: المحطات النووية الروسية، يمكن أن تكون مجتمعة فرصة تاريخية لدول القارة لإنجاز قفزات ستغير شكل الدول الإفريقية إلى الأبد.

الجمعية الطبية الأمريكية.. نعم لوقف الحرب في أوكرانيا وليس في غزة!



على أنها مقدسة، لأن إنقاذ حياة واحدة يعني إنقاذ الحياة بأكملها».

على هذا لم يكن من المثير للجدل أن تقوم AMA بتمرير قرار يطالب بوقف إطلاق النار. ففي نهاية المطاف، من شأن وقف إطلاق النار أن يسمح لزملاء وبنينا من العاملين في المجال الطبي بالقيام بعملهم دون خوف من القصف، وسيوقف قتل المدنيين، وسيسمح بالتحقيق في الهجمات على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي. إذا كانت «كل حياة مقدسة»، فيجب على الهيئة الطبية أن تنضم إلى الدعوة لمنع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. لكن هذا ليس ما حدث في اجتماع AMA، الذي يشير رفضه فتح الباب للمناقشة حول قرار وقف إطلاق النار إلى النهج المعاكس.

إن القراءة الدقيقة لمقالة الدكتور وينيا تظهر لماذا قرر الأطباء عدم السماح حتى بمناقشة وقف إطلاق النار في غزة. كتب الدكتور وينيا: «إن المهنيين الصحيين ذوي النوايا الحسنة والذين لديهم نفس القدر من الالتزامات القوية بحقوق الإنسان لديهم مواقف مختلفة حول هذه المسألة، وهو ما يعكس طبيعة المسألة».

من خلال تقديم النسبية الأخلاقية للمناقشة، يسمح الدكتور وينيا بالغموض حيث لا يوجد شيء - لا شيء من الناحية القانونية ولا شيء من الناحية الأخلاقية. فكيف يمكن أن يختلف «أهل الصحة» من ذوي النوايا الحسنة حول استهداف العاملين في المجال الطبي والمؤسسات الطبية، أو كيف يمكن أن يختلفوا حول قتل المدنيين، بمن فيهم الجرحى والمرضى في المستشفيات؟ إن الهجوم «الإسرائيلي» على الرعاية الصحية في غزة هو هجوم على روح مهنة الطب، التي وفرت لها الجمعية الطبية الأمريكية غطاءً ودعمًا من خلال الصمت القسري. إن السبب وراء قيام الجمعية بالإدلاء ببيان صريح بشأن أوكرانيا والتزام الصمت بشأن فلسطين يؤثر سؤلاً مهماً، هل تدافع الجمعية الطبية الخارجية فقط عن القضايا التي حددتها وزارة الخارجية الأمريكية أم إن هذه آراء الأطباء الذين يشكلون الجمعية؟

إلى وقف إطلاق النار في غزة، قامت إدارة AMA بإسكاتهم. قال أولئك الذين أيدوا الجهود إن هناك «جهداً منسقاً في الاجتماع الوطني لمنع القرار، مع عدم سماح رئيس الجمعية للمندوبين بـ 90 ثانية مخصصة لهم للتحدث عن القرار». وقالت AMA أن هذا القرار «ليس له صلة بالدعوة». كتب الطاقم الطبي الذي صاغ القرار «تقع على عاتق AMA مسؤولية دعم سلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية وتقليل المعاناة الإنسانية، ومن الواضح أن هذه القيم لا يتم دعمها من قبل بعض الأطباء الأكثر نفوذاً في العالم وفي البلاد، ولا يتم احترام العملية الديمقراطية».

يتناقض هذا بشكل صارخ مع الموقف الرسمي لـ AMA بشأن أوكرانيا في عام 2022، عندما ألقوا بتقلهم المؤسسي وراء الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار و«إنهاء الهجمات الروسية على العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية، مع التأكيد على أن المساعدات الإنسانية والإنسانية الدولية يجب أن تكون خاضعة لقوانين حقوق الإنسان وسليمة، ويجب حماية أرواح المدنيين والعاملين في المجال الطبي بأي ثمن».

قبل أيام قليلة من اجتماع مجلس المندوبين، نشرت المجلة الرئيسية لـ AMA مقالاً بقلم الدكتور ماثيو وينيا من مركز الأخلاقيات الحيوية والعلوم الإنسانية بجامعة كولورادو والرئيس المشارك لفريق عمل AMA، جاء فيها، على المتخصصين في مجال الصحة والحرب في الشرق الأوسط اتباع ثلاث نقاط لا يرقى إليها الشك، أولاً، يجب على العاملين في مجال الصحة إدانة التجريد من الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية. ثانياً، يجب على العاملين في مجال الصحة أن يعارضوا بقوة معاداة السامية والكراهية ضد المسلمين. ثالثاً، يتحمل العاملون في مجال الصحة مسؤوليات خاصة للتحدث علناً ضد جرائم حرب معينة. ونحن نتفق مع كل هذه النقاط الثلاث، بما في ذلك الشعور الأخير للدكتور وينيا: «في زمن الحرب، يجب أن تظل مهنتنا التجسيد الحي للأوامر الدينية التي تقضي بمعاملة كل حياة

أفاد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC أنّ جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني «تعتني بمنات الأشخاص الجرحى والمرضى وطريحي الفراش لفرات طويلة في مشفى القدس». وقال الاتحاد «إن إجلاء المرضى، بما في ذلك أولئك الموجودين في العناية المركزة، والموجودين على أجهزة دعم الحياة، والأطفال في الحاضنات، أمر مستحيل أو شبه مستحيل في الوضع الحالي». وأشار الاتحاد أيضاً إلى أن هذا المستشفى وغيره من المستشفيات والبعثات الطبية والعاملين في المجال الطبي «محميون بموجب القانون الإنساني الدولي»: المادة 19 من اتفاقيات جنيف لعام 1949: «لا يجوز بأي حال من الأحوال مهاجمة المنشآت الثابتة والوحدات الطبية المتنقلة التابعة للخدمات الطبية، بل يجب احترامها وحمايتها في جميع الأوقات من قبل أطراف النزاع». كما تنص القاعدة 25 من القانون الدولي الإنساني «يجب احترام وحماية العاملين الطبيين المكلفين بواجبات طبية حصرياً في جميع الظروف».

■ روبا ماريا ترجمة: قاسيون

فيها جمع المرضى والجرحى». هناك استثناء واحد «شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية». ومن خلال الادعاء بأن المستشفيات تقع فوق أنفاق حماس، يزعم «الإسرائيليون» أن البنية التحتية الطبية بأكملها في غزة هي هدف عسكري. وهذه طريقة ملائمة للتغافل على الأحكام المطلقة للقانون الدولي الإنساني. وكما كان متوقعاً، فقد قامت آلة الدعاية «الإسرائيلية» ببث صور لجنود الجيش «الإسرائيلي» في الأنفاق تحت المستشفيات المدمرة وهم يحملون بنادق وأسلحة. ولم يكن ينقصهم سوى نسخ من كتاب كفاحي كي يبرروا الصور المروعة الحقيقية لأطفال يموتون. إن محاولات تبرير قتل العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى الذين كانوا يعتنون بهم لن تصمد أمام القانون الدولي الإنساني. لدى «إسرائيل» تاريخ موثق من قصف المستشفيات وغيرها من مرافق الرعاية الصحية في غزة، وأي طبيب على دراية بجودة رعاية المرضى وسلامتها سيصر على إنشاء مساحات تحت الأرض لإجراء رعاية المرضى بعيداً عن شظايا هذه الضربات الجوية.

بأي ثمن؟

في 11 تشرين الثاني، عقدت الجمعية الطبية الأمريكية AMA اجتماعاً لمجلس مندوبيها أثناء وقوع هذه الأعمال الفظيعة. عندما حاول أكثر من 135 طالب طب وطبيباً يتدربون في AMA إجراء مناقشة حول قرار يدعو

إذا كانت «كل حياة مقدسة» فيجب على الهيئة الطبية أن تنضم إلى الدعوة لمنع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء

صراع فنزويلا مع «إكسون موبيل» وليس مع غويانا



خلق كذب البريطانيين ثم الولايات المتحدة الظروف لنزاع حدودي في المنطقة كان يثير مشكلات محدودة قبل اكتشاف النفط. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت لغويانا علاقات أخوية وثيقة مع حكومة فنزويلا. في عام 2009، وبموجب مخطط بترولاريبي، اشترت غويانا النفط بسعر مخفض من فنزويلا مقابل الأرز، وهو ما يعد بمثابة نعمة لصناعة الأرز في غيانا. وانتهى برنامج النفط مقابل الأرز في تشرين الثاني 2015، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. وكان من الواضح للمراقبين في كل من جورج تاون وكراكاس أن المخطط عانى من التوترات المتزايدة بين البلدين بشأن منطقة إسكيبو المتنازع عليها.

إكسون-موبيل وفرق تسد

يشير استفتاء 3 كانون الأول في فنزويلا والاحتجاج في غويانا إلى تصلب موقف البلدين. وفي الوقت نفسه، على هامش اجتماع COP-28، التقى رئيس غويانا عرفان علي مع الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانييل ورئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين رالف غونسالفيس للحديث عن الوضع. حثّ علي دياز كانييل للضغط على فنزويلا على الحفاظ على «منطقة السلام».

لا يبدو أن الحرب تلوح في الأفق، فقد سحبت الولايات المتحدة جزءاً من حصارها المفروض على صناعة النفط في فنزويلا، مما سمح لشركة شيفرون بإعادة تشغيل العديد من مشاريع النفط في حزام أورينوكو النفطي وفي بحيرة ماراكايبو «إحدى أكبر البحيرات في أميركا الجنوبية». ورغم أنه ليس لدى واشنطن الرغبة في تعميق صراعها مع فنزويلا، لكن إكسون-موبيل تفعل ذلك. ويبدو أنه لن يستفيد الشعب الفنزويلي ولا شعب غويانا من التدخل السياسي لشركة إكسون-موبيل في المنطقة، ولهذا السبب رأى العديد من الفنزويليين الذين جاؤوا لبلادهم بأصواتهم في الثالث كانون الأول أن هذا الصراع ليس صراعاً بين فنزويلا وغويانا بقدر ما هو صراع بين إكسون-موبيل وشعب هذين البلدين في أميركا الجنوبية.

الذين عملوا في شركة إكسون-موبيل في ذلك الوقت. في عام 2017، نشرت واشنطن بوست قصة عبرت عن مشاعر تيلرسون «لقد احترق ريكس تيلرسون في فنزويلا. ثم قام بالانتقام». وقعت شركة إكسون موبيل صفقة مع غويانا للتنقيب عن النفط البحري في عام 1999، لكنها لم تبدأ في استكشاف الخط الساحلي حتى مارس 2015، أي بعد صدور الحكم السليبي من المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. استخدمت شركة إكسون-موبيل كامل قوتها لحملة الضغط القوي الأمريكية ضد فنزويلا، لتعزيز مشاريعها في المنطقة المتنازع عليها وتقويض مطالبه فنزويلا بمنطقة إسكيبو. وكان هذا انتقام تيلرسون.

صفقة إكسون موبيل السينة لغويانا

في عام 2015، أعلنت ExxonMobil أنها عثرت على 295 قدماً من «خزانات الحجر الرملي عالية الجودة المحملة بالنفط». يعد هذا أحد أكبر الاكتشافات النفطية في السنوات الأخيرة. بدأت شركة النفط العملاقة مشاورات منتظمة مع حكومة غويانا، بما في ذلك بخصوص التعهدات بتمويل أي تكلفة أولية للتنقيب عن النفط. عندما تم تسريب اتفاقية مشاركة الإنتاج بين حكومة غويانا وإكسون-موبيل، كشف ذلك عن مدى ضعف أداء غويانا في المفاوضات. منحت شركة إكسون-موبيل 75% من عائدات النفط لاسترداد التكاليف، مع تقاسم الباقي بنسبة 50-50 مع غويانا، كما تم إعفاء شركة النفط من أي ضرائب. تنص المادة 32 «استقرار الاتفاقية» على أن الحكومة «لا يجوز لها تعديل أو تكييف أو إلغاء أو إنهاء أو إعلان بطلانها أو عدم قابليتها للتنفيذ أو المطالبة بإعادة التفاوض أو فرض الاستبدال أو السعي بطريقة أخرى إلى تجنب هذه الاتفاقية أو تغييرها أو تقييدها دون موافقة إكسون موبيل». يوقع هذا الاتفاق جميع حكومات غويانا المستقبلية في فخ سيئ للغاية.

والأسوأ من ذلك بالنسبة لغويانا هو أن الصفقة تم إبرامها في المياه المتنازع عليها مع فنزويلا منذ القرن التاسع عشر. لقد

في 3 كانون الأول 2023، صوت عدد كبير من الناخبين المسجلين في فنزويلا في استفتاء حول منطقة «Essequibo إسكيبو» المتنازع عليها مع غويانا المجاورة. جميع الذين صوتوا تقريباً أجابوا بنعم على الأسئلة الخمسة التي طلبت من الشعب الفنزويلي تأكيد سيادة بلاده على إسكيبو. وقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو: «اليوم، لا يوجد فانزون أو خاسرون». وأضاف أن الفائز الوحيد هو سيادة فنزويلا. لكن مادورو قال شيئاً يستحق الاهتمام بشكل خاص في هذا السياق، وهو أن الخاسر الرئيسي هو شركة إكسون موبيل ExxonMobil الأمريكية للنفط، فما الذي عناه ذلك؟

■ ضياع بارشاد لترجمة: قاسيون

سكانها ما يزيد قليلاً عن 800 ألف نسمة، لكنهم كانوا يصوتون لصالح السيادة الفنزويلية ضد شركات مثل ExxonMobil. كان الجو السائد في هذا التصويت - على الرغم من أنه كان مشوباً كثيراً من الأحيان بالمواقف الوطنية الفنزويلية - يدور حول الرغبة في إزالة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات والسماح للشعب أميركا الجنوبية بحل نزاعاتها وتقاسم ثروتها فيما بينها.

عندما طردت فنزويلا إكسون موبيل

عندما فاز هوغو شافيز بانتخابات الرئاسة في فنزويلا عام 1998، قال على الفور تقريباً بأن موارد البلاد - ومعظمها من النفط، الذي يمول التنمية الاجتماعية في البلاد - يجب أن تكون في أيدي الشعب وليس شركات النفط مثل إكسون موبيل. كانت شعار «El nuestro es petroleo» هو السائد. منذ عام 2006، بدأت حكومة شافيز دورة من التأميم، وكان النفط في مركز العمل «تم تأميم النفط في السبعينيات، ثم تمت خصصته مرة أخرى بعد عقدين من الزمن». قبلت معظم شركات النفط متعددة الجنسيات القوانين الجديدة لتنظيم صناعة النفط، لكن اثنتين منها رفضتا، كونوكو فيليبس ConocoPhillips وإكسون-موبيل. وطالبت الشركتان بتعويضات بعشرات المليارات من الدولارات، على الرغم من أن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID وجد في عام 2014 أن فنزويلا لا تحتاج إلا إلى دفع 1.6 مليار دولار لإكسون. كان ريكس تيلرسون غاضباً، وفقاً للأشخاص

في عام 2022، حققت شركة ExxonMobil أرباحاً قدرت بـ 55.7 مليار دولار، مما يجعلها واحدة من أغنى وأقوى شركات النفط في العالم. وتتمارس شركات مثل ExxonMobil سلطة مفرطة على الاقتصاد العالمي وعلى الدول التي تمتلك احتياطيات نفطية. ولها مخالب في جميع أنحاء العالم، من ماليزيا إلى الأرجنتين. في كتابه «الإمبراطورية الخاصة إكسون موبيل والقوة الأمريكية» يصف ستيف كول كيف تكون الشركة «دولة مؤسسية داخل الولاية الأمريكية». كان لقادة شركة إكسون موبيل دائماً علاقة حميمة مع حكومة الولايات المتحدة كان لي ريموند «الرئيس التنفيذي من عام 1993 إلى عام 2005» صديقاً شخصياً مقرباً لنائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، وساعد في تشكيل سياسة الحكومة الأمريكية بشأن تغير المناخ. ترك ريكس تيلرسون، خليفة ريموند، الشركة في عام 2017 ليصبح وزير الخارجية الأميركي في عهد الرئيس دونالد ترامب. يصف كول كيف تستخدم إكسون موبيل سلطة الدولة الأمريكية للعثور على المزيد والمزيد من احتياطيات النفط، وضمان أن تصبح إكسون موبيل هي المستفيدة من تلك الاكتشافات.

من خلال المشي عبر مراكز الاقتراع المختلفة في كراكاس في يوم الانتخابات، كان من الواضح أن الأشخاص الذين صوتوا كانوا يعرفون بالضبط ما الذي يصوتون لصالحه، ليس ضد شعب غويانا، وهي دولة يبلغ عدد

سيكولوجيا الانتصار الشعبي نقياً لفردانية الفاشية والليبرالية (2)

يقول الباحث روبنشتاين في مقاله عن «السيكولوجيا السوفيتية زمن الحرب» المنشور في مجلة «نحت راية الماركسية» عام 1943 بأن «الحقائق التي لا تقبل الجدل والمتكررة يومياً عن البطولة التي لا مثيل لها للشعب السوفيتي، الذي دافع ضد الغزاة الفاشيين، تظهر لنا باستمرار كيف أن المهم اجتماعياً، الذي أصبح مهماً شخصياً للفرد، يثير فيه قوى أعظم بكثير من تلك التي تم استحضارها بالرغبات الشخصية وحدها، وتختلف عنها في محتواها وأصلها وأهميتها». نتابع في هذا الجزء قراءة هذه الأفكار ربطاً ببطولة الشعب الفلسطيني الذي يكرر مانراً يجب الإضاءة على أهميتها العميقة في الحل التقدمي للتناقض بين الفردي والجماعي أثناء نضال الشعوب لتحررها.

إعداد: ناجي النابلسي

يقول روبنشتاين: «لكي يشبع الإنسان احتياجاته الخاصة عليه أن يجعل إشباع الحاجات الاجتماعية هو الهدف المباشر لأفعاله. بهذه الطريقة، يتم تحويل غايات الفعل الإنساني عن علاقتها المباشرة باحتياجاته الفردية، وفي البداية فقط بشكل غير مباشر، يبدأ ما هو مهم للمجتمع في تحديد سلوكه. من حيث المبدأ، فإن هذا يعني الانتقال إلى أشكال جديدة من الدوافع البشرية، والتي ترتبط وراثياً بالاحتياجات المكيفة عضوياً وتختلف عنها نوعياً. ومن خلال تنظيمه الاجتماعي يصبح الإنسان عضواً وممثلاً لكل الاجتماعي؛ تصبح الدوافع الاجتماعية دوافع الشخصية، بقدر ما يصبح هو نفسه عضواً وممثلاً للجماعة. وهكذا فإنه يرتقي فوق مستوى الوجود العضوي المجرد ويصل إلى مستوى الوجود الاجتماعي الذي تنطوي عليه أشكال السلوك والدوافع البشرية الجديدة البحتة. إن طبيعة الدوافع الأخلاقية واندفاعها مشروطة بأشكال الحياة الاجتماعية وعلاقتها بالفرد. إن المهم اجتماعياً، الذي يصبح مهماً شخصياً مع بقائه مهماً اجتماعياً، يثير في الميول الفردية قوى عظيمة».

يمكننا ملاحظة هذا الكلام وهو يتجلى عملياً كذلك لدى الشعب الفلسطيني أثناء نضاله ضد الفاشية الصهيونية، ويقدم لنا صمود هذا الشعب بوجه الاعتداءات المتكررة ومنها العدوان الحالي على غزة، أمثلة تستحق التوقف عندها والتفكير فيها بعمق، الأم أو الأب الذي تظهر أمام الكاميرا من بين الركام حاملاً أطفاله الجرحى أو الشهداء ويصرخ بذلك الغضب النبيل ضد وحشية العدو الصهيوني، نراه في الوقت نفسه يصر على عبارات التضحية ودعم المقاومة وقيده الافتداء - يرتقي الفردي إلى الجماعي ويندمج فيه ويوحد المصاب والمصير. وليس ثمة أدنى شك في صدق هذا الموقف؛ فمن المستحيل أن يستطيع إنسان أن «يمثل» أو يدعي أمام مصاب بهذا الحجم، الأمر الذي يبرهن على لحظات شديدة العمق والأهمية بالمعنى الإنساني والسيكولوجي والاجتماعي.

مهمات السيكولوجيا التقدمية زمن الحرب

يعتبر روبنشتاين واحدة من أعظم مهام علم النفس هي دراسة: (أ) كيف تنشأ هذه الدوافع الأخلاقية وتعمل، وكيف يرتقي الفرد فوق ما هو شخصي مجرد إلى ما هو مهم اجتماعياً، وكيف يصبح المهم اجتماعياً مهماً شخصياً بالنسبة له؛ (ب) وبأي طريقة تدخل هذه الدوافع في عملية تنمية الشخصية، سواء كنتيجة أو كشرط مسبق لتكوين الصفات



محددة، الذي لا يعرف أي قانون آخر غير إشباع شهواته؛ أما بالنسبة للايديولوجية الفاشية، فيمكن الاعتراف بأن هذا هو الحال. ففي البداية تم استبعاد القوى الايديولوجية الأخلاقية التي تشكل أكثر ما هو إنساني في الإنسان، ومن ثم تم تشويه الايديولوجية نفسها إلى انعكاس للطبيعة الإنسانية التي حرمت من كل ما هو إنساني حقاً. إن القضاء على هذا التشويه الفظيع لمفهوم الإنسان وضميره، وكذلك لجميع السمات النظرية التي تقوم عليها، هو من أكثر مهام الفكر النظري إلحاحاً.

الاستعداد للبناء السلمي بعد هزيمة الفاشية

في ذلك الوقت لفت روبنشتاين إلى أن البناء السلمي الهائل، الذي سيتعين تنفيذه في الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب وانتصاره فيها، يثير عدداً من المشكلات التي يجب الاستعداد لها «منذ الآن»، والتي سيؤدي حلها إلى توسيع دور علم النفس. وينوّه إلى المهمة الهائلة المتمثلة بتربية الجيل القادم. ويجب إعداد الكوادر المؤهلة لذلك في المؤسسات التربوية والتعليمية، بما فيها المدارس الثانوية، والجامعات من مختلف الاختصاصات.

التخادم بين النيوليبرالية والفاشية

أخيراً، لا بد أن نلاحظ الدور التخريبي للنهج الليبرالي الجديد في بلادنا ومنطقتنا، ليس فقط بمعنى التدمير الاقتصادي للبنية التحتية للمجتمع وإفكاره ونهيه بالفساد، بل وكذلك تدميره أخلاقياً ونفسياً وثقافياً وتفكيكه اجتماعياً وتعزيز الفردانية والانانية، إنه تدمير ممنهج «للنواة الثقافية» لأي مقاومة حقيقية فعالة ضد الفاشيات المعاصرة من واشنطن إلى تل أبيب، وفي لحظات تاريخية مفصلية كالتي نعيشها في المعركة الحالية مع هذا العدو تظهر النتائج القذرة والكارثية لهذا النهج الليبرالي، مما يتطلب كنسه وتصفيته نهائياً كشرط ضروري للقضية الوطنية، كما للقضايا الاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية.

يمكن فيه تحقيق أي وحدة حقيقية لما هو مهم على المستوى الشخصي والاجتماعي. ومن أجل خدمة أهدافهم السياسية، فإنهم يبنون نظريتهم البيولوجية للمجتمع على أساس الدم والعرق؛ إنهم يأملون في انتزاع التضحيات من الشعب باسم «الكل»، في حين أن الطبيعة الاجتماعية لهذا «الكل» في الواقع مصممة لقمع كل ما هو إنساني حقاً في الشخصية الإنسانية.

في ظل ظروف المجتمع الاشتراكي يمكن للمهم اجتماعياً أن يصبح مهماً شخصياً بينما يظل مهماً اجتماعياً. في الاتحاد السوفيتي بطور صعوده كانت هناك وحدة حقيقية بينهما. ومن ناحية أخرى، عارضت الفلسفة المثالية هذه الوحدة ميتافيزيقياً، وقطعت وحدة الخبرة والمعرفة الشخصية وحصرت الوعي في مجال التجربة الذاتية. أما المعرفة الموضوعية، التي تحولت إلى «كائن مثالي» أو شيء «متعال»، كانت خارج الوعي. في المقابل، كان العام يتناقض مع الوعي الفردي ويستبعد منه؛ كان المهم اجتماعياً يتناقض خارجياً مع المهم فردياً. كانت الأخلاق، باعتبارها التزاماً مثالياً، تتعارض خارجياً مع الدوافع الحقيقية للإنسان، والتي كانت تعتبر غير أخلاقية. وبهذه الطريقة، تم إفراغ الوعي الإنساني من محتواه، وتشكلت التناقضات الميتافيزيقية الخارجية، مما أدى بالفكر الفلسفي النفسي إلى طريق مسدود.

الفاشية والصهيونية تربي «حيواناتها البشرية»

إن التناقض الخارجي للعوامل الايديولوجية الأخلاقية مع الدوافع الطبيعية للإنسان استبعد هذه العوامل الأخلاقية من مجال الوجود الحقيقي للشخصية الإنسانية. منذ البداية، استخدمت الفاشية هذا التشويه للطبيعة البشرية في نظريتها وممارستها للتأكيد على فكرة الإنسان وتعزيزها كحيوان، من سلالة أعلى أو أدنى، يعيش بالفرائز الطبيعية البدائية المتأصلة في الدم والعرق. ولهذا السبب أعلنت الفاشية أن الايديولوجية نفسها ليست سوى «الميزان النظري» للوظائف الحيوية للجنس، والفرصة الجامعة للوحش البشري من سلالة

الأخلاقية للفرد.

وعلى هذا الأساس تم اعتبار مشكلة دوافع السلوك البشري من أهم الأسئلة التي واجهت علم النفس السوفيتي. وحوله تركزت أعمق مشكلات التربية والتعليم. وتتعلق دراسة الدوافع بسلوك الجندي في ميدان المعركة، كما لها أهمية في أعمال إعادة تأهيل الجريح، من حيث عودته إلى الجبهة، بعد غياب طويل إلى حد ما عن البيئة العسكرية، واعتياده على الحياة في المستشفى كمرضى محاط باهتمام خاص. وتتطلب الرعاية إعادة بناء جادة لنظام الدوافع بأكمله الذي يكيف مخطط حياته العام. إلى حد ما، هناك حاجة إلى إعادة بناء ماثلة لإعادة المحاربين القدامى المعاقين إلى الحياة المدنية والذين ربما يكون غيابهم القسري عن العمل قد تسبب في تكوين ميول ومواقف تابعة. النقطة المركزية والحاسمة في مشكلة الدوافع هي مسألة علم النفس والايديولوجية، وعلم النفس والأخلاق، والعلاقة بين ما هو اجتماعي وما هو مهم شخصياً.

وحدة الشخصي والاجتماعي

ينتقد روبنشتاين المحاولات المثالية لتحقيق وحدة الاجتماعي والشخصي من خلال الاعتبارات التأملية وحدها. ويشدد على أن الأمر يحتاج إعادة تنظيم حقيقية للعلاقات الاجتماعية، في انسجام مع المذهب المادي الديالكتيكي الذي يرى أهمية العوامل المادية والاقتصادية-الاجتماعية فيما ينتج عنها من بنیان فوقي. ويلحظ روبنشتاين بأن إعادة بناء العلاقات الاجتماعية الحقيقية في ثورة أكتوبر العظيمة هي التي جعلت من الممكن تحقيق الوحدة الفعلية بين الاجتماعي والشخصي، والتي أظهرت أهمية كبيرة في السلوك البطولي للعديد من أبناء الشعب السوفيتي في الحرب، سواء على الجبهة في المقدمة، أو في الخطوط الخلفية.

إن الديماغوجيين الفاشيين يصرخون بلا انقطاع بأن كل شيء شخصي يجب أن يخضع لمصالح «الكل». ومع ذلك فإنهم يكيفون كل تليفاتهم «الايديولوجية» للحفاظ على نظام اجتماعي قائم على الاستغلال الأكثر شراسة، والعداء الأكثر مرارة بين المصالح، نظام لا

في لحظات مفصلية مثل المعركة الحالية تظهر النتائج الكارثية للنهج الليبرالي وتدمير رتبته تجاه القضية الوطنية

ثاني أكسيد الكربون يصبح أكثر قوة مع ارتفاع درجات الحرارة في العالم



يؤدي تبريد الستراتوسفير «الطبقة العليا في الغلاف الجوي» الناتج عن ثاني أكسيد الكربون إلى حدوث زيادات لاحقة في ثاني أكسيد الكربون، سيكون لها تأثير أكبر على احتجاز الحرارة.

وسوف تتسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المستقبل ارتفاع درجات الحرارة بنسبة 25% مقارنة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون اليوم.

قد يكون من المتوقع أن يكون تأثير زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي «CO2» على المتوسط العالمي لدرجة حرارة الهواء السطحي ثابتاً، ولكن هذا ليس هو الحال. أظهرت دراسة نشرت في مجلة Science أن ثاني أكسيد الكربون يصبح أحد غازات الدفيئة الأكثر فعالية مع إطلاق المزيد منه في الغلاف الجوي.

استخدم الباحثون نماذج مناخية وأدوات أخرى لتحليل تأثير زيادة ثاني أكسيد الكربون على منطقة من الغلاف الجوي العلوي - الستراتوسفير - والتي عرف العلماء منذ فترة طويلة أنها تبرد مع زيادة تركيزات ثاني أكسيد

الكربون. ووجدوا أن تبريد الستراتوسفير هذا يتسبب في أن يكون للزيادات اللاحقة في ثاني أكسيد الكربون تأثير احتجاز للحرارة أكبر من الزيادات السابقة، مما يجعل ثاني أكسيد الكربون أكثر فعالية كغازات دفيئة. إن كمية الحرارة المحتبسة في الغلاف الجوي نتيجة الزيادة

المتناسبة في ثاني أكسيد الكربون، والتي يشير إليها العلماء بالتأثير الإشعاعي، يعتقد منذ فترة طويلة أنها ثابتة لا تتغير بمرور الوقت. وفي الواقع، فإن مضاعفة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي يزيد من تأثير أية زيادة معينة في ثاني أكسيد الكربون بنحو 25%.

وقال المؤلف الرئيسي للدراسة هاو زهي هو، -درس في جامعة ميامي- الذي أكمل العمل

كجزء من رسالة الدكتوراه «إن الزيادات المستقبلية في ثاني أكسيد الكربون ستوفر تأثيراً أكثر قوة على الاحترار المناخي مقارنة بزيادة مماثلة في الماضي». «هذا الفهم الجديد له آثار مهمة على تفسير التغيرات المناخية الماضية والمستقبلية ويعني أن المناخات ذات ثاني أكسيد الكربون المرتفع قد تكون في جوهرها أكثر حساسية من المناخات منخفضة ثاني أكسيد الكربون».

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



ملصق يمجّد احتفال الغرب بالسيطرة الاستعمارية على إفريقيا من كيب تاون إلى القاهرة في العام 1892



القمة العالمية الخامسة للإعلام في الصين

عقدت القمة العالمية الخامسة للإعلام التي تستضيفها وكالة أنباء «شينخوا» وحكومتا مقاطعتي قوانغدونغ ويوننان في الفترة من 2 إلى 8 كانون الأول في مدينتي قوانغتشو وكومينغ. وقد جمعت القمة الخامسة أكثر من 450 مشاركاً من 101 دولة ومنطقة، من بينهم ممثلون عن 197 وسيلة إعلام رئيسية ومراكز بحثية ووكالات حكومية وبعثات دبلوماسية لدى الصين، ووكالات أممية ومنظمات دولية. وناقش المشاركون مواضيع حول تعزيز الثقة ودور الإعلام في تعزيز التنمية البشرية والأمن، وتبني التغييرات في استجابة وسائل الإعلام للتحديات العالمية، والفرص والتحديات التكنولوجية الجديدة، والابتكار الرائد وأسواق الإعلام الجديدة في العصر الرقمي، والسعي إلى النمو من خلال التعاون العالمي لوسائل الإعلام من أجل مستقبل أفضل، واستكشاف السبل التي تمكن صناعة الإعلام من مواجهة التحديات العالمية. كما بحثت القمة في التطورات المتسارعة في عالم الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي ودورها في تغيير أنماط العمل، والتحديات التي تفرضها تلك الوسائل، وسبل معالجة نشر المعلومات المضللة والخاطئة والمتحيزة، لضمان المصداقية، وتعزيز الثقة والحضور.



«اليونسكو» تدرج «فن تذهيب النصوص» على قائمة التراث العالمي

اتخذ قرار باعتبار «فن التذهيب» تراثاً عالمياً، في الجلسة الثامنة عشرة للجنة المشتركة الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي، في بوتسوانا. إن تكنولوجيا الزخرفة الفنية للنص «التذهيب» معترف بها من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» بصفتها تراثاً ثقافياً غير مادي للبشرية. هذا ما أعلنته وزارة الخارجية الطاجيكية في بيان خاص صادر عنها. وجاء في البيان إن «التذهيب» باعتباره زخرفة فنية للنص» مدرج على قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية. وبحسب وزارة خارجية جمهورية طاجيكستان، فقد تم تقديم طلب الإدراج على القائمة بشكل مشترك من قبل طاجيكستان وإيران وأذربيجان وأوزبكستان وتركيا. وأوضحت وزارة الخارجية الطاجيكية أن القرار اتخذ في الدورة الثامنة عشرة للجنة المشتركة المعنية بالتراث الثقافي غير المادي في بوتسوانا. وجدير بالذكر، أن التذهيب «المترجم من الطاجيكية «الكتابة بالذهب»» هو فن زخرفة النصوص الفنية عند الشعوب العربية والفارسية، وتستخدم تلك الأنماط بشكل أساسي لتزيين القرآن الكريم، وعادة ما تملأ الزخارف المستمدة من عناصر الطبيعة، وغيرها، الفراغات بين السطور وإطارات الصفحات.

ولادة العقل الواحد وانتقال البشرية الحضاري



ليست المرحلة بعادية، وما تحمله من مضامين تاريخية سنكشف عن نفسها شيئاً فشيئاً، وبالنسبة للبعض من أصحاب العقل إلا تاريخي هي «استمرارية تكرارية»، وللبعض الآخر من أصحاب العقل التحويلي الجذري الشامل ولكن ضمن حدود «هي حدود موقعه المحدود التجريبي»، أما بالنسبة لأصحاب العقل التحويلي الجذري الشامل فهي نوعية ضمن التاريخ البشري كله. في هذه المادة سنعالج قضية «تشمال» المرحلة ودلالاتها التاريخية والسياسية-البرنامجية.

■ د. محمد المعوش

عن الترابط والوحدة

كان العالم ومنذ أن بسطت الرأسمالية هيمنتها على العالم، وتحديدًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يترابط في وحدة تزداد مع اشتداد الهيمنة. ومن البدهي أن هذه الوحدة طُبعت بالتركز الشديد للثروة لصالح النخبة المالية الغاشية الغربية، وهو ما أنتج التفارق الشديد بين غالبية شعوب العالم، وما تمثله هذه النخبة من بنية مصالح، ومعها حاشيتها من نخب وقوى «شعبية» (والتي كانت تضيق شيئاً فشيئاً مع اشتداد الأزمة الإمبريالية). ولكن «لا إنسانية» هذه الوحدة في النظام العالمي، أرست نتائج تشكل قاعدة للتحوّل التاريخي للبشرية نحو وحدة إنسانية. وهذا الترابط الشديد يتمثل بالوحدة في الإنتاج عالمياً «والتكامل» الناتج عن التقسيم العالمي للعمل، وما يعنيه ذلك من ترابط غذائي وصحي «لنأخذ مثال الوباء الأخير» ومالي-اقتصادي وتكنولوجي-علمي وبشري «قوى الإنتاج بشكل عام» وعلاقات الإنتاج عالمية الطابع. وهذا ترافق بالضرورة مع ترابط شديد على مستوى البنية الفوقية السياسية والمعنوية-الروحية والقيمية «محمولاً على المنصة الإعلامية-المعلوماتية شديدة التزامن والسرعة والتغطية الأنوية لوسائل التواصل والدعاية»، إلخ. هذا الترابط وتلك الوحدة كما هي محققة اليوم ترجما عملياً المقولة النظرية حول وحدة العالم التي تدفع باتجاهها الرأسمالية، والتي قال بها كلاسيكو الماركسية، وتجاوزت بأشواط ما تم التخطير له من قبل منظري التحويل الثوري خلال القرن الماضي حول «المصلحة المشتركة للبشرية». فما نحن أمامه اليوم هو تلاحم جرى الكلام عنه مؤخراً في قضايا «سياسية» حول دور الصراعات العسكرية-السياسية وكيف أن حدثاً ما «كطوفان الأقصى مثلاً، أو قبله الحرب في أوكرانيا» له دور

نوعي في التأثير العالمي. على مستوى الوعي، وصل هذا التركيز من الشدة في كون مقابلة ما «على أي وسيلة إعلامية» حول قضية مركزية قد تحول الرأي العالمي ككل. ولكن كيف يمكن تطوير هذا التوصيف ودفعه إلى نهايته المنطقية بالمعنى السياسي-الممارسي «البرنامجي»؟

عن وحدة نظام النشاط

عندما طوّر بعض علماء النفس-الاجتماع، نظرية على قاعدة المادية التاريخية والديالكتيكية، وتحديدًا السوفييت منهم، طرحوا ما سموه نظام النشاط. وهذا النظام له قانونيته، وهو إطار التوليف بين الممارسة المادية وشروطها التاريخية وبين الممارسة العقلية والحياة الروحية-النفسية بشكل عام. في هذا الطرح يجري توليف الواقع المادي-الممارسي والواقع العقلي-النفسي. وعندما درس هؤلاء نظام النشاط جرى وضعه ضمن شروطه التاريخية وتحديدًا نظام الإنتاج والبنية الاجتماعية المتناسبة معه. ونظام النشاط هذا، والذي يمثله البشر في نشاطهم الفاعل، يتغير مع التحوّل في الشروط التاريخية. فيمكن لنا أن ندرس نظام النشاط الذي يمثله فرد ما، في مؤسسة ما وفي عملية إنتاجية أو حياتية ما، ولكن يمكن لنا أن ندرسه أيضاً ضمن نشاط جماعي لمجموعات ولمجتمعات بشرية بكاملها. وفي المرحلة الراهنة شديدة الترابط والتعقيد، يمكن لنا الكلام عن وحدة نظام النشاط عالمياً والذي يتضمن أنظمة نشاط فرعية مكونة، شديدة التنوع والترابط لا يمكن حصره انطلاقاً من التنوع في الأنشطة الجماعية-المؤسسية الفردية. تحقق «نظام» نشاط عالمي «شديد الترابط والتعقيد يضم باقي أنظمة النشاط، يعني تقارباً شديداً في مكونات هذا النظام العالمي للنشاط. ولهذا التقارب في مكوناته له دلالاته النظرية والعملية في أن. فهو يعني تقارباً في «المسافات» بين النشاط العلمي والعمل-الإنتاجي والفني و«الفردية» وأنشطة

فردية الطابع وخاصة بالفرد نفسه كالهوية والهدف الفردي والتطلعات والرغبات وأشكال تحقيقها ومنها مفهوماً المتعة والسعادة». وهذا التقارب بين الأنشطة «الفرعية» العلمية، فنية، عقلية، إلخ. ضمن نظام نشاط عالمي، يعني ولادة «قاعدة» مادية تاريخية نوعية تزول فيها الحدود بين تقسيم العمل ومعه التقسيم في الحياة الروحية الذي تم إرساؤه خلال قرون من التقسيم في المجتمع الطبقي ككل. وهذا له دلالاته على مستوى الممارسة العملية للبرامج الثورية لا يمكن تسويته إلا من خلال برنامج تحويلي شامل يحقق هذا التقارب والتلاحم ضد التفكيت والتقسيم القائم في المجتمع الطبقي، هذا التقسيم والتفتيت الذي تدفع به النخبة ودينامية الأزمة الإمبريالية إلى مديات قصوى. إذ، نحن أمام حالة تاريخية نوعية هي تحقيق عملي للمقولة النظرية حول وجود تناقض بين النظام الرأسمالي-الإمبريالي وحاجات التطور البشري.

التوليف التاريخي للمتناقضات ودلالات وحدة نظام النشاط

إن ضرورة التوليف التاريخي لهذا التناقض بين التفكيت وبين الحاجة للوحدة تقتضي تحقيق وحدة نظام النشاط التاريخي عالمياً، بمعنى تحقيق الكامن فيه. وهذا يعني تحقيق وحدة بين المكونات المعقدة لهذا النظام العالمي للنشاط عبر توحيد الأنظمة الفرعية المكونة له. وهذا لا يمكن القيام به في عالم مقسم ومفتت. ولشروط هذه الوحدة تتكف في توحيد العالم-البشرية. ولكن ما يجب أولاً الإضاءة عليه هو دلالات هذا التقارب في أنظمة النشاط ضمن نظام النشاط العالمي. ومن أهم هذه الدلالات هو اقتراب الواقع العملي من الواقع المنطقي. وإذا عدنا إلى إنجلترا، فإنه اعتبر المنطق هو الحركة التاريخية في شكلها المجرد. واليوم، وبسبب من هذه الوحدة العالمية في الواقع العملي فإن الوجود العملي-الممارسي يقترب من الوجود المنطقي «والمقصود هنا هو المنطق الديالكتيكي بالتحديد». هذا الاقترب من الوجود المنطقي يعني أن التاريخ يعبر ولأول مرة في تاريخ البشرية عن حركته الداخلية بشكلها الصريح. لماذا هذا الاقترب للوجود العملي-الملموس «التاريخي» من الوجود المنطقي وقوانين الواقع كما قال بها الديالكتيك؟ هذا الاقترب يجد أساسه في كون أن وحدة العالم تحققت عملياً «قانون وحدة العالم»،

هذا أولاً، وثانياً، هناك الحركة «قانون مادية العالم وحركته» التي تفرض نفسها بشكل صريح في ملامح المرحلة التي تقول أولاً بضرورة الاعتراف بالكارثة «المادية» العالمية للبشرية التي لا يمكن نكرانها من خلال «التأمل المثالي»، رباطاً بالحاجة لتحوّل من «حالة شاملة» إلى «حالة شاملة» أخرى، وهي هنا شاملة كل إحداثيات المرحلة، مكثفة في الحالة الحضارية ككل، أولاً، دور التكنولوجيا الذكية الذي يظهر في النقاش الحامي حول الذكاء الاصطناعي في تغيير إحداثيات المجتمع البشري ككل، وثانياً، العلاقة مع الطبيعة والنقاش الذي يظهر في مدى الكارثة البيئية إذا ما استمر الاستنزاف الحالي للثروة الطبيعية والتلوّث، وثالثاً، النظام الاقتصادي-الاجتماعي، الذي يظهر في انفصاح كارثة الإمبريالية وعلاقتها بالعالمين الأولين، أي العلاقة بالطبيعة والتكنولوجيا الحديثة وكيفية توظيفها. أمام مقولات الديالكتيك الأخرى كوحدة وصراع المتناقضات والتحوّل من كمي إلى نوعي، فهي تجد تظهيرها من خلال العديد من الظواهر والنقاشات، وتتكف في النقاش حول «المرحلة الانتقالية» مثلاً.

هذا الاقترب للواقع العملي-الملموس من الوجود المنطقي من عمر البشرية يعني أن التاريخ يحقق، إضافة إلى تحقيق تقديمي لمقولة إنجلز حول الانتقال من «عصر ما قبل التاريخ» إلى «عصر بداية التاريخ البشري» «تحديداً التحقيق العقلي الواعي لهذا التحوّل»، هو يحقق وحدة الممارسة والوعي، ويدفع نحو ولادة «العقل الواحد»، هذا العقل الذي تتوحد فيه مستويات النشاط العقلي المختلفة «العلمي، الفني ومختلف أشكاله، العقل اليومي، إلخ»، هذا العقل الواحد الذي به كتب ماركس رأس المال حيث التحم الشعر بالعلم والسياسة والجمال... هذه الوحدة هي الخلاصة «الفوقية» لوحدة نظام النشاط الذي ذكرناه أعلاه.

المرحلة الراهنة ولكونها توليفاً لكل التاريخ البشري عبر كونها توليفاً لكل التناقضات التاريخية السابقة كلها، فهي ولا شك تدمج كياناً تاريخياً جديداً يلد معه بشراً جديدين، نجوا من الموت، فصاروا غير ما كانوا، أو هم يصيرون، نتعرف عليهم في أنفسنا، ونهيب لهم، من خلال فعلنا التحويلي-الثوري واقع تحقيقهم القادم، فكما المرحلة، نحن كذلك، لم نعد ما كنا، ولم نصر بعد ما هو أت.

كان العالم ومنذ أن بسطت الرأسمالية هيمنتها على العالم وتحديدًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يترابط في وحدة تزداد مع اشتداد الهيمنة